الرقم الدولي المعياري للمؤتمر (معتمد ومصنف دوليًا) ISBN 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

المؤتمر الدولي الحادي عشر للغة العربية

22 - 24 أكتوبر 2025م الموافق 30 ربيع الآخر - 2 جمادى الأولى 1447هـ

دبي - الإمارات العربية المتحدة

الهيئات العربية والدولية أعضاء المجلس الدولي للغة العربية

تَـطـويرُ تَعلِيمِ اللُّغَـةِ العَـرَبِـيَّةِ وإصلاحُها

في ضوء "قانون الـمَجلِس الدَّولي للُّغة العربية" و"وثيقة الشَّيخ محمد عرفة"

(رِسائلُ مِن عَـالَـمِ الغَـيبِ... إِلَـى مَقَامِ «وزَارةِ التّربِيَةِ وَالـتَّعـلِيمِ بِدَولَةِ الإِمَارَاتِ»)

بحثٌ مُقدَّمٌ للمشاركة فـي الـمُؤتَـمَر الدّولِـيّ الحادي عشرَ للُّغَة العَرَبِيَّة

الـمُنعقد في دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة

بتاريخ: 1-3 جمادى الأولى 1447هـ الموافق 23-25 أكتوبر 2025م

إعداد الباحث

د. سعيد أحمد حياة الـمُشَرَّفـي

كلية الدراسات الإسلامية واللغة العربية، جامعة جميرا، دبي

almusharrafi96@hotmail.com

00971-545473873

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

عنوان البحث، وتعريف بالموضوع المراد مناقشته وبحثه:

إنَّ تطويرَ تعليم اللغة العربية، وإصلاحَ مناهجِها التعليمية، وتعزيزَ القدراتِ اللغويةِ والتعبيريةِ في شخصية الطالب، وتنميةَ المواهبِ الفكرية وترسيخَ الملكات النقدية فيه، والسعيَ لِلقضاءِ على الوهنِ الضاربِ بِجرانِه عليها؛ كل أولئك هواجسُ قد أرَّقَت المُهتَمِّين باللغة العربية، وأَقلقَت مُحِبِّيها والساعِينَ لِرِفعَةِ شأنِها.

ومع ما أُطلِقَ ويُطلَقُ مِن مبادراتٍ وحَوَافِزَ كثيرة في هذا الشأن، ومع ما بُذلَ ويُبذلُ من جهودٍ عظيمةٍ ومَساعٍ جسيمةٍ وجبَّارةٍ ومشكورةٍ، وما صُرف ويُصرف ويُرصَد من أموال طائلة في هذا السبيل... بيدَ أن الواقع لا يكاد يتبدَّل بما يعادل معشار تلكم المَساعي والجُهُود، وكَأَنَّما قد شُدَّ -هذا الواقعُ- إلى صُمٍّ جَندَل. وما دامَ الوضع هكذا فستستمرُّ الجهود على وتيرتِها؛ بَحثًا عن الحلول الناجعة لإصلاح شأن اللغة العربية ومناهجها، وتطويرِ طرقِ وأساليبِ تعليمها؛ إلى أن تُقامَ قُلْتُها عمَّا اعتراها من تأويدٍ واختلالٍ، ويَهتُفَ صَباحُها مبشرًا بإشراقةِ شمسِ عِزِّها وازدهارِها تارةً أخرى.

وإدراكًا من معاليها بهذا الوضع، وشُعورًا بالمَسؤوليات الجسيمة والاستحقاقات الكبيرة تجاه اللغة العربية وطلابها؛ أعربت وزيرةُ التربيةِ والتعليمِ بدولة الإمارات العربية المتحدة، السيدة/ سارةُ بنتُ يوسُفَ الأميريّ، في 22 من مايو عام 2025، عن عزمِ وزارتِها على تطويرِ تعليمِ اللغةِ العربيةِ، مُؤَكِّدَةً أن "تَحَدِّي العَرَبِيَّة" وتحسين مستوى اللغة العربية لدى الطلبة من أولويات خطط تطوير التعليم لدى الوزارة، وأنَّ ضعفَ المستوى اللغوي لدى الطلبة يشكِّل هاجسًا حقيقيًا، ليس فقط باعتبارها مهارةً تعليميةً أساسيةً، بل لكونها عنصرًا جوهريًا من عناصر الهوية

الوطنية والثقافية. ويجب أن نعيد حبَّ اللغة لأبنائنا في جميع حلقات التعليم، ونرسخ مكانة اللغة العربية في نفوس الطلبة منذُ الصغر.[1]

ذلك ما حفزني للـمُشاركة في هذا المؤتمر العزيز؛ لكي أقدم من على منبره بعض الـمُقترحات والرؤى والأفكار الـمتواضعة المرتبطة بهذا الموضوع، إلى مقام وزارة التربية والتعليم بالدولة، أَعَزَّها اللهُ وحَرَسَها.

هناك الـمِئاتُ من المعاهد والمراكز والجمعياتِ والكليات والجامعات التي تُعنى وتهتم وتتعامل باللغة العربية بشكلٍ أو آخر، وتطلق الكثير من المبادرات، غير أن النتيجة أن الـمُخرَجَات التي تُؤمِّلُها اللغةُ العربيةُ من تلكم المبادرات والجهات **-باستثناء مبادرة «تَـحَدِّي القراءة العربِـيّ»-** لـم ترقَ إلى مستوى التحديات والأخطار الـمُحدِقة بالعربية، ولَـم تحقق تلك الطموحاتِ التي تصبو إليها لغةُ الضادِّ وأهلها وطُلَّابـها والراغبونَ فِـي إتقانِ مهاراتِـها والاستمتاعِ بفنونِـها ومعارفها وقيمها الفكرية ومخزونها الثقافي والحضاري.

وبما أن **وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات** مُـمَـثَّلةً في **معالي وزيرتِـها** عازمةٌ على تطوير تعليم اللغة العربية فقد رأيت أنا أيضًا أن أدلِـي بدلوي في هذا الموضوع؛ فإِنْ لا تَـجِئْ مَلْآى يَـجِئْ قِرابـها؛ لِعلمِي الأكيد أن في نزعي ضعفًا؛ مقارنَـةً إلى بقية الجهابذة الذين سيزوِّدُون الوزارة برؤاهم وأفكارهم ومقترحاتهم الخلّاقة في الموضوع، غير أنَّ ما يشفع لي هو قوله تعالى: **﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾**[2]

ولقد رأيتُ **كتابَ الشيخ محمد عرفة (عضو هيئة كبار العلماء بِـمِصرَ سابقًا): (مشكلة اللغة العربية... لِماذا أخفقنا في تعليمها، وكيف نعلِّمُها؟)** من أفضل ما أُلِّفَ فـي تَوصيف مشكلة تعليم اللغة العربية، وتشخيصِ

---

[1] الـحواشي والتعليقات:

()انظر: صحيفة الإمارات اليوم، دبي، بتاريخ22 مايو 2025، معد الخبر: محمد إبراهيم.

[2]() سورة التوبة، جزء من الآية: 105.

مكمن القصور والخلل فيه، وتحديد مستشرَى الداء إلى المنظومة التعليمية، وإصلاح شؤونها وتحسين أوضاع المتحدثين بها، مع تقديم حلولٍ سهلةٍ وناجعةٍ وشافيةٍ لكل تلكم المشكلات حالَ تطبيقها.

إن هذا السفر اللطيف لَيُمثِّلُ -حقًّا- نفثةَ مَصدُورٍ؛ ووثيقةً بديعةً للنهوض باللغة العربية وتعزيز كافة مستوياتها المهارية؛ وإنَّ أفكارَه لَنَابِعة عن نيةٍ صادقةٍ، وتجربةٍ واسعةٍ وواقعية، ونظرةٍ بصيرة، وبصيرةٍ ثاقبةٍ، وقلبٍ مُخلصٍ وواعٍ، وفكرٍ طَمُوحٍ ولَمَّاح. وإن كل فقرة في كتابه لَتفيض حبًا للغة العربية ونصحًا لأهلها وإشفاقا على الناشئة ومستقبلها، وهَمًّا لإصلاح معاقل العلوم والمعارف، وترميمِ حصون اللغة العربية ذاتها، وتحذيرا من الأخطار المُحدِقة بالعربية وأمتها وتراثها العظيم.

إن الرؤى والأفكاء والحلول التي قدمها الشيخُ -رحمه الله- قبل ثمانية عقود تقريبًا من اليوم لَتَتَطابق كليا مع آراء وأفكار أئمة اللغة قديما وحديثا؛ ومع ذلك إخالُ أن أفكار هذا الكتاب لَم تنتشر في الوطن العربي كما كان ينبغي؛ **من هنا رأيت أن أقدم -وعبرَ منصة هذا المؤتمر المُوقَّر-** هذا **الكتابَ النادر كطوق نجاةٍ ورسائل سلامةٍ وبشارةٍ تأتِي.. إلى مَقام وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات وشقيقاتها في العالم العربي، من عالَم الغيب والبَرزخ، من روح الشيخ محمد عرفة التي تناثرت على صفحات هذا الكتاب حروفًا وكلماتٍ وأفكارًا.**

هذا، ولكي يتضح علو كعب ومقام هذا الكتاب، ويتحصحص تفرُّده في مجاله رأيتُ أن أعرِّج على "قانون اللغة العربية الاسترشادي" الصادر من "المجلس الدولي للغة العربية" والمعتمد من "البرلمان العربي" بالقراءة والنظر والتأمل ومن ثَم إجراء مقارنات سريعة بينه وبين وثيقة الشيخ محمد عرفة رحمه الله؛ لنعلم أي العملين والسبيلين أحق بالاتباع والسلوك.

وقد بذلت في هذه الدراسة قصارى جهدي في التحقق من الأفكار والرؤى الأساسية الواردة في هذا السفر الجميل و"القانون الاسترشادي" فيما يتعلق بأفضل الطرُقِ وأمثلِ المُمارسات في تعليم اللغة العربية وتطويرها، والقضاء على الضعف الذي اعترى وَعَدَا على المَهارات اللغوية وَسَطًا على قُدسية اللغة العربية نفسِها، والذي قد أساءَ إلى شَخصِيَّة

الطالبِ العربِـيّ خاصةً والشعوبِ العربيةِ عامةً إساءةً بالغةً، بل لَـم يسلَم من شرَره -الذي قد تطايَرَ فِـي كلِّ صَوبٍ واتِّـجَاه- حتى اللغة العربية نفسها؛ فقد تشوَّهَ مُـحيَّـاها الجميل لدى الأباعِــد والأدانِـي والصادقين والنافِسين.

هذا، وفيما يلي تصور عام عن خطة هذا البحث المتواضع الذي يتكون من مقدمة ومدخل، وأربعة مباحث وخاتمة:

المُقدِّمَــة: وفيها الافتتاحية، وتحديد مشكلة البحث، وتساؤلاته وأهدافه، ومنهج البحث، وأدواته، وكيفية تحليل النتائج، بالإضافة إلى خطة البحث.

مَدخلٌ إلَـى المَـوضُوعِ: مفتاح إصلاح تعليم اللغة العربية.

المَبحَثُ الأولُ: تعريفٌ بـ"قانون اللغة العربية" و"وثيقة الشيخ محمد عرفة". وفيه ثلاثة مَـطالب:

المَـطلبُ الأَولُ: تعريفٌ موجزٌ بـــ"قانونِ اللغة العربية."

المَـطلبُ الثَّـانِـي: ترجمةٌ موجزةٌ للشيخ محمد عرفة- رحمه الله.

المَـطلبُ الثَّـالث: تعريفٌ مفصَّلٌ بـــ"وثيقة الشَّيخ محمد عرفة."

المَبحَثُ الـثَّـانِـي: وثيقة "قانون اللغة العربية الاسترشادي"، الصادر عن المَجلس الدولي للغة العربية والـمُعتَمَد من البرلَمان العربي و"وثيقة الشيخ محمد عرفة": ("مشكلة اللغة العربية... لِماذا أخفقنا فـي تعليمها، وكيفَ نُعلِّمُها؟"**: مقارباتٌ ومفارقاتٌ في معالجة المشكلات وتقديم الحلول لَـها**. وفيه ثلاثةُ مطالبَ:

المَـطلبُ الأولُ: مقارباتٌ "بين قانون اللغة العربية" و"وثيقة الشيخ محمد عرفة."

المَـطلبُ الثانِـي: مُفارقاتٌ بين "قانون اللغة العربية" و"وثيقة الشيخ محمد عرفة."

المَـطلبُ الثَّـالِـثُ: أيّ القانونين أيسر للتنفيذ والتطبيق؟

الـمَبحَثُ الـثالثُ: تصنيف علوم اللغة العربية ومواقيتُ حَجِّها الصحيحة، وفيه خمسة مطالب:

الـمَطلبُ الأولُ: العلومُ اللغوية (النحو والصرف والمعاجم والأصوات.)

الـمَطلبُ الثَّـانِـي: علومُ البلاغة: (الـمَعَاني والبيان والبديع.)

الـمَطلبُ الثالثُ: علومُ الشعر: (العروض والقافية وقرض الشعر):

الـمَطلبُ الرابعُ: علومُ النقد الأدبِـي:

الـمَطلبُ الخامسُ: علومُ الإنشاء (الحروف الهجائية والإملاء والإنشاء وعلامات الترقيم):

الـخَاتِـمَة والفهارسُ الـفَـنِّية:: وفيها أبرز نتائجُ البحث وتوصياتِه، وفهرسُ الـمَراجِع والـمَصَادِر، وفهرسُ الموضوعاتِ.

أهداف البحث:

- تحديد بعض مكامن القصور في المقترحات والحلول التي قُدمت لإصلاح المناهج وتعزيز المهارات اللغوية.
- تحديد الطريقة المثلى التي تضمن صياغة شخصية الطالب على غرار العرب الأقحاح.
- التعريف بـ"قانون اللغة العربية الاسترشادي" وبكتاب الشبخ محمد عرفة (مشكلة اللغة العربية، لِماذا أخفقنا في تعليمها، وكيف نعلِّمها؟) والتحقق من مصداقية ما حَوَيَاه من رؤى وأفكار، والنظر في تقديم أحدهما كحل ناجع و"قانون فاعل" للقضاء على ضعف المهارات اللغوية في العالم العربي والناطقين بغير العربية أيضًا.
- تحديد مقاربات ومفارقات بين "قانون اللغة العربية الاسترشادي" وكتاب الشيخ محمد عرفة.

الأسئلة التي يجيب عنها البحث:

- ما المرجعية الصالحة التي يحسن رجوع مقام **"وزارة التربية والتعليم" بدولة الإمارات**-حرسها الله- إليها عند تحديث المناهج التعليمية الخاصة باللغة العربية وتطوير تعليمها.
- ما هي المشكلة الحقيقية وراء عدم إصلاح شؤون اللغة العربية بما يتطلبه الواقع وتفرضه الضرورات والحاجات القومية والعلمية والفكرية والثقافية والحضارية والتعليمية والمناهجية ونحو ذلك؟
- هل التعليم في المراحل التأسيسية يحتاج إلى القواعد اللغوية؟
- ما التصنيف الصحيح لعلوم اللغة وما أنسب المواقيت الزمانية والمكانية لِـحَـجِّها ودرسِها؟
- ما هي الطريقة الـمَجَّانية التي يمكنها صياغة الطالب شخصًا أقربَ إلى العربِ الأقحاح؟
- هل "قانون اللغة العربية الاسترشادي" الموقر، الصادر عن المجلس الدولي للغة العربية... واقعي وقابلٌ للتطبيق؟

منهج البحث: هو التكاملي (المزيج من الوصفي والتحليلي والنقدي والمقارن والاستنباطي.)

أدوات البحث: الملاحظات ودراسة الواقع ومخرجات التعليم الحالية، إضافة إلى الاستبيانات والمقابلات بحسب الحاجة، ومن ثم التقييم والاستنتاج.

كيفية تحليل النتائج: في ضوء المعطيات المتوفرة.

وفي ختام الكلمة التقديمية أشكر مقام "الـمـجلس الدولي للغة العربية" الموقر، ممثلا في "مؤتمر اللغة العربية الحادي عشر"، المزمع عقده في نهاية شهر أكتوبر من العام الجاري 2025، على ما قدم ويقدم من خدمات جليلة لصاحبة الجلالة، في كل المجالات، سائلا الله تعالى أن يحسن إلى كل من أسهَمَ ويُسهم في عقد هذه السلسلة الذهبية من المؤتمرات وإنجاحها على مدار عقد كامل من الزمان الـمُنصرم، وأن يوفقهم، ويبارك

في هذه الجهود والمساعي الحثيثة والجميلة التي يبذلها أصحاب السعادة جنود اللغة العربية الـمَعلُومُون منهم والـمَجهُولون. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب/ د. سعيد أحمد حياة
الـمُشَرَّفِـي
جامعة جُميرا دبي
28/7/2025

<u>مَدخلٌ إلَـى الـمَـوضُوعِ:</u> مفتاح إصلاح تعليم اللغة العربية:

سأتِّـخَذُ من موقفين شخصيين آتيين مدخلًا لِـهذا الـمَوضُوع:

المَوقِفُ الأَوَّلُ: وهو مع **معالي الأستاذ الدكتور بكري محمد الحاج، رئيس مجمع اللغة العربية بالسودان، وفقه الله،** في أثناء حضوره **مؤتَمرَ اللغةِ العربيةِ التاسعَ عامَ 2023م،** حين سألتُه عن الطريقة المُثلى لتعليم اللغة العربية؛ فَأَيَّدَ -أَيَّدَه الله- ما سأطرحُه في هذا البحث من رؤى وأفكار مقتبسة من كتاب الشيخ محمد عرفة وغيره.

المَوقِفُ الثَّانِي: وهو مع **سعادة الأستاذ الدكتور مصطفى الهلالِي، رئيس قسم اللغة العربية بجامعة ليدز بالمملكة المتحدة (University of Leeds, UK)،** أثناء حضوره أعمال **المُلتقى الدولِيّ الأول للغة العربية، بجامعة العلوم والتكنولوجيا إربدّ، بالأردن، عام 2024،** حين ذكرَ أنهم حين يعلمون الطلاب الإنجليز وغيرهم من الأعاجم القواعدَ النحوية والصرفية اليسيرة يستعينون بمصطلحات القواعد الإنجليزية التي تقابل وترادف مصطلحات القواعد العربية، مثل: (الاسم Noun /الفعل Verb/ الفعل الماضي Past tense/ الفعل المضارع Present tense / الفاعل Subject/ المفعول به Object ...الخ) فتكون ردة فعل الطلاب الإنجليز والأعاجم طريفة ومضحكة؛ حيث يصرحون في نبرة لا تخلو من استغراب، ولهجة لا تسلم من تضايق واستهزاء بأن هذه الكلمات والقواعد أصعب علينا من القواعد العربية...الخ

ونستنتج من مثل هذه المواقف أنه لا ينبغي تعليم اللغة الأم لأهلها عبر قواعدها النحوية والصرفية؛ لأنها ستعقِّدها لهم.

۞۞۞

المَبحَثُ الأولُ

تعريفٌ بـــ"قانون اللغة العربية" و"وثيقة الشيخ محمد عرفة"

وفيه ثلاثة مَطالب:

المَطلبُ الأَولُ: تعريفٌ موجزٌ بـــ"قانونِ اللغة العربية الاسترشادي."

فيما يلي أسلط الضوء على **وثيقة "قانون اللغة العربية الاسترشادي"**، الذي شارك في إعداده مئات الشخصيات العلمية والفكرية المتخصصة في اللغة العربية، وقد صرح القانون بنفسه أنه استفاد في بنوده ومواده من آلاف الباحثين، خاصةً ممن سبق لهم المشاركة في المؤتمرات السنوية التي يقيمها المَجلس الدولي للغة العربية.

جهة الإصدار: المجلس الدولي للغة العربية.

الطبعة الأولى: صدرت في المؤتمر الثاني للغة العربية، 7 - 10 مايو 2013م الموافق 27 - 30 جمادى الآخرة 1434ه.

الطبعة الثانية: صدرت في مؤتمر القوانين والأنظمة والتشريعات والسياسات والتخطيط اللغوي 18 - 19 ديسمبر 2022م الموافق 24 - 25 جمادى الأولى 1444ه.

جهة الاعتماد: البرلمان العربي أكتوبر 2022م.

الإشهار: مؤتمر القوانين والأنظمة والتشريعات والسياسات والتخطيط اللغوي 18 - 19 ديسمبر 2022م الموافق 24 - 25 جمادى الأولى: 1444ه، المنعقد في رحاب جامعة الدول العربية.

يتضمن القانون على (37) مادة، مقسمة على (8) فصول، هي:

الفصل الأول: تعاريف وأحكام عامة. وفيه 3 مواد: تعاريف/اللغة الرسمية/تعليم اللغة العربية.

الفصل الثاني: الالتزامات الوطنية. وفيه 4 مواد: التخطيط اللغوي/الوظيفة واللغة/العربية والصناعات/مجامع العربية

الفصل الثالث: التعريب والترجمة. وفيه 4 مواد: مسؤولية التعريب/أسس الترجمة والتعريب/الهيئة العربية للتعريب والترجمة/الهيئة الوطنية للتعريب والترجمة.

الفصل الرابع: تعليم اللغة العربية. وفيه 9 مواد: الأسرة/ التعليم العام الرسمي والأهلي/معلمو العربية/التعليم العالي/تشجيع تعلم اللغة العربية/معايير الكفاية (كذا) اللغوية/الكتاب العربي الموحد/المدارس والمؤسسات التعليمية الأجنبية/البحث العلمي والتقنية.

الفصل الخامس: تعريب الإدارة وسوق العمل. وفيه 3 مواد: حدود التعريب/التخطيط لتعريب الإدارة/تعريب سوق العمل.

الفصل السادس: الإعلام. وفيه 3 مواد: تعريب الإعلام/المؤسسات الثقافية والفنية/المؤتمرات والندوات وورش العمل.

الفصل السابع: اللغات المحلية والأجنبية واللهجات العامية. وفيه 3 مواد: اللغة المحلية/ اللغة الأجنبية/اللهجات العامية.

الفصل الثامن: أحكام مختلفة. وفيه 8 مواد: تعليم العربية لغير الناطقين بها/المظهر العام والبيئة/الاستثمار في (كذا) اللغة العربية/إصلاح اللغة العربية/الاستثناءات/توحيد الصياغة/الجزاءات والعقوبات/إجراءات الجزاءات.

۞۞۞

المَطلبُ الثانِي: ترجمةٌ موجزةٌ للشيخ محمد عرفة- رحمه الله.

أولًا: اسمه ونشأته ودراسته: هو فضيلة الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الأزهري. ولد في 1309هـ الموافق 1891م، درس في معهد دسوق الديني الأزهري، ثم أكمل تعليمه الثانوي في معهد الإسكندرية الديني، ثم انتقل للقسم العالي في الأزهر الشريف، وحصل منه على شهادة العَالِمية عام 1921م. واختير عقب تخرجه مدرسًا

فيه. وظل يؤثر هذا المنصب على سائر المناصب الإدارية، حتى بعد تقاعده عام (1950)، واستمر مشتغلًا بالعلم والبحث العلمي، بعيدًا قدر ما استطاع عن غشيان الـمُجتمعات العامــة والـخاصة، إلى أن وافاه الأجل الـمحتومُ، في يوم الأربعاء، 6 من ذي الحجة 1392ه، الموافق: 10 يناير 1973م بمدينة القاهرة.[3]

ثانيًا: علو مقامه في مختلف العلوم وخاصة اللغة والنحو:

يحتل الشيخ محمد عرفة في الفقه والمنطق والفلسفة واللغة وخاصة في العلوم والمعارف النحوية مكانا سامقًا. وهو أكبر وأشهر أساتذة النحو الأزهريين في عصره. وقد شهد له ذلك مؤلفاته ومعاصروه، قال الإمام الأكبر فضيلة الشيخ محمد مصطفى المراغي: "الأستاذ عرفة فيه خصلة يعلمها له عارفوه ومتتبعو مساجلاته، وهي أنَّه إذا عارض رأيًا أو أيَّد رأيًا كان قوي الحجة، ساطع البرهان، مسدد الرأي، لا يرمي حتى يُصْمِي، لا يفلت منه هارب، ولا يئل له جريح، وأكبر الخصال التي أعانته على ذلك علم غزير يحيط بجوانب الموضوع الذي يعالجه". وقال: "وثانية هذه الخصال: دؤوب متابع، فهو كثير الدأب، لا يركب مطية العجز، ولا يستنيم إلى الراحة، ولا يعتاد عادة ترك النظر، فتراه إمَّا محصلًا، أو منقبًا، أو باحثًا."[4]

---

[3]() انظر: الرابط: https://faseeh.org/scientist/2، تاريخ الزيارة: 23-5-2025). وراجع في ترجمته: الدين والحياة والأزهر، مقال للشيخ محمد عرفة ترجم فيه لنفسه بجريدة "المصري، يونيو 1952 م، و«محمد عرفة» (1306 - 1392 ه/ 1890-1973 م) ، مقال للدكتور محمد عبد المنعم خفاجي بمجلة دعوة الحق، العدد (8)، السنة 16، شوال 1394 ه/ نوفمبر 1974 م، والأعلام، ص: 6/ 25، الأزهر في ألف عام، ص: 3/ 161 - 169، النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، ص: 1/ 525 - 542، ونثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، ص 1039، وجمهرة أعلام الأزهر الشريف في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجريين، ص: 6/ 237 - 239 .

[4]() انظر: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، للشيخ محمد عرفة، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة/1، 1937، ص. 8.

وقد تصدر الشيخ محمد عرفه للإفادة والتوجيه والتعليم، وأفاد منه جيل من الدارسين والمتعلمين الذين تخرجوا به وصاروا علماء وتصدروا، ومن أبرز تلاميذه: الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي والدكتور فهمي أبو سنة.

ثالِـثًا: مصنفاته: للشيخ مؤلفات ومصنفات عديدة، أهمها ما يأتي:

- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة.
- مشكلة اللغة العربية.. لماذا أخفقنا في تعليمها، وكيف نعلمها؟؟
- نقض مطاعن في القرآن الكريم.
- تفسير آيات الأحكام.
- السر في انتشار الإسلام.
- الإسلام أم الشيوعية.

وإن تميزه العلمي وتفوقه المعرفي هو الذي أهَّله للتقدم على من تعاقب في الوصول إلى عضوية مجمع اللغة العربية من أساتذة اللغة، من أمثال: محمد على النجار (ت 1965)، ومحمد محيي الدين عبد الحميد (ت 1972)، ومحمد الفحام (ت 1972) ومحمد رفعت فتح الله (ت 1984) وإبراهيم البسيوني (ت 1995) رحمهم الله جميعًا. وكان مرشحا لعضوية مجمع اللغة العربية عند نشأته وبعد انطلاقته، ثم بعد وفاة أول رُؤَسَائِـــه الأستاذ محمد توفيق رفعت أيضًا، لكنه لم ينل هذه العضوية لسبب يرجع إلى الأزهر نفسه.

رابِـعًـا: طولُ باعه في علوم الشريعة:

لم يكن الشيخ عرفة لغويا أو نحويا فحسب، بل كان قبل ذلك عالـيَ الكعب، سامقَ القامة في علوم الشريعة وخاصة الفقه أيضًا، مما يفسر لنا ما انطبعت به كتبه من حمية إسلامية وغيرة دينية واعتزاز بالإسلام هويةً وثقافةً وحضارةً وتاريخًا وشرائعَ وأحكامًا. ولا أدل على ذلك من أنه كان الأشهر من بين العلماء والفقهاء الذين ساعدوا الإمام الشيخ محمد مصطفى المراغي (ت 1945) على الإصلاح التشريعي. كما كان حفيًا بالدفاع عن الإسلام وتاريخه وانتشاره. وهو من باب التاريخ العلمي رأس علماء اللغة الأزهريين في عصر الجامعة.[5]

خامِسًا: تنوع ثقافته وسعة أفقه العلمي والمعرفي وتأثير ذلك في كتاباته:

كان الشيخ عرفة نموذجا مبكرا للعقلية الرياضية والمنطقية والفلسفية، وزاده فهمه للتراث النحوي فهما للمنطق وحبًّا للمنطق النحوي وتَـمَسُّكًا بِه، وكان من الذكاء بحيث اكتشَفَ من قواعد النحو ما ارتفع من خلاله بفهمه المنطقي العمومي، وبقدرته على إعمال قواعد المنطق فيما كان يقابله من قضايا، حتى لقد أفحمَ بعض من كانوا يعارضون القواعد النحوية ويزدرون وَاضعِيها، إفحامًا لم يقم لهم بعد ذلك قائمة. ولعله أول من أبان عن دور علوم الفلسفة في صياغة نظرية العامل.[6]

سادِسًا: تجديده في طرق تدريس علوم البلاغة:

بعد تدريسه في كلية الشريعة انتقل إلى كلية اللغة العربية أستاذًا للفلسفة والأدب والبلاغة. واستحدث طريقة جديدة وبديعة في تدريس البلاغة لطلاب الدراسات العليا، إذ ألزمهم بأن يتخصص كل طالب في دراسة جهابذة هذا الفن، وأن يستمروا في ذلك لمدة عام تقريبا، ولْيُـعِـدَّ كلٌّ منهم بحثا مبدئيا يشرف عليه بنفسه، ثم

---

[5]() انظر: الرابط: https://www.aljazeera.net/blogs/2020/7/12

[6]() انظر: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص: 4-5.

يدفع به إلى مجلة «الأزهر» لينشر فيها. كما كانت له أيضًا بحوثه التي كان ينشرها في مجلة «الأزهر» في مختلف الموضوعات البلاغية.[7]

سَابعًا: مواجهته مع بعض كتَّاب عصره:

لَم تصمد أمام كتابات الشيخ من سولت له نفسه الوقوعَ في التراث العربي والإسلامي. وحين ألف الأستاذ إبراهيم مصطفى (ت 1962) كتابَه «إحياء النحو»، وأساء فيه إلى النحو والنحاة، وأورد فيه مغالطات كبيرة، وقرظه الدكتور طه حسين، ما كان من الشيخ عرفة إلا أن يتصدي لِما حواه الكتاب، ويؤلف كتابه العظيم: «النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة». وينقض فيه أفكار الأستاذ إبراهيم مصطفى نقضا علميا ومنطقيا واحدا تلو الآخر؛ ويبين أن الأفكار والنتائج التي طرحها الأخير لا تعدو كونها بدائية وسطحية. ولقد مكَّـنَـتْــه مُكنته العلمية من مواجهة أستاذين لهما ثقل وزن كبيران في عصرهما وهما: إبراهيم مصطفى وطه حسين، من غير ما خوفٍ أو مهابةٍ.

۞۞۞

المَطلبُ الثَّالثُ: تعريفٌ مفصَّل بـــ"وثيقة الشيخ محمد عرفة":

قصدي من وثيقة الشيخ محمد عرفة -كما سبق- هو كتابه القيم والعظيم والشهير الذي قد مرَّ على تأليفه ونشره أكثر من ثمانية عقود من اليوم، ألا وهو: **"مشكلة اللغة العربية..لِماذا أخفقنا فِـي تَعلِيمها، وكيف نعلِّمُها؟،** ومن اطلع على محتواه أيقن أنه "وثيقة اللغة العربية" بحق، وطوق خلاص من كل أو جل المشكلات التي تعاني منها اللغة العربية. وهو لديَّ بمثابة قوله سبحانه: **(جَـمَعَ فَـأَوعَـى)**[8]، ومِن قبيل قول العرب: "كل

---

[7]() انظر: مجلة الأزهر، المجلد: 24، لسنة 1952).

[8]() سورة المَعَارج، الآية: 18.

الصَّيد فِـي جَوفِ الـفَرا".[9] ولأهمية هذه الوثيقة[10] ووفاءً بحقها سوف أتحدث عنها بشيءٍ من التفصيل؛ وبحسب العناصر الآتية:

أولًا: خلفية تأليف هذا الكتاب:

ما إن هَدَأَ السجال بين الشيخ محمد عرفة والأستاذ إبراهيم مصطفى حتى فكر الشيخ في تذليل الصعوبات الحقيقية في تعلم النحو، فأخذ على عاتقه أن يضع كتابا مدرسيا لصغار التلاميذ في المدارس والمعاهد، يكشف عن سر العربية، ويقرب لغة الضاد من طبيعة المتكلمين، بأسلوب سهل يجد مكانه من الارتياح لدى المدرسين والطلاب، ولكنه سرعان ما عدل إلى نهج آخر من الإصلاح، وأظهر مؤلفًا هو غاية في الروعة وحل المشكلات، بعنوان **«مشكلة اللغة العربية.. لـماذا أخفقنا في تعليمها؟ وكيف نعلمها؟»**، وكان في أصله الأول

---

[9]() مجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني، طبعة دار المعرفة، بيروت، ص 2/47.

[10]() في عام 2023م وفقني الله سبحانه للمشاركة في (مؤتمر اللغة العربية التاسع بدبي)، ببحث عنوانه **"كَيف تخلفت مناهج اللغة العربية عن الانسجام مع ذوق الطالب العربي-تأملات ومقترحات"**. وقد نال -بفضل الله تعالى- استحسانَ المؤتمر؛ فكان ضمنَ الأبحاث التي تم تكريمها فيه. وقد كنتُ آليت على نفسي عند إعداد هذا البحث ألا أتحدث فيه إلا في ضوء تجاربي وخبراتي التي تراكمت لدي خلال السنوات العشر من التدريس والتعليم المنصرمة، وأن أنأى بجانبي تمامًا عن قراءة كتب الـمُحدثين والـمُعاصرين ممن تناولوا قضايا اللغة العربية -وخاصة قواعدها- بالفحص والتمحيص أو النقد والتهوين. واقتصرت في بحثي ذلك على الاستفادة من كتب قدامى اللغويين والنحويين والأدباء من أمثال الجاحظ وابن فارس وابن خلدون ونظرائهم فقط. وبعد المؤتمر بشهرين تقريبا خرجنا في رحلة طلابية إلى رأس الخيمة، ودارَ الحديث في أثناء إقامة "البرامج العلمية والثقافية" في الرحلة عن بحثي المتواضع وموضوعاته...، فذكرَ أحد الطلابِ كتابَ الشيخ محمد عرفة هذا، فلم أعرفه وأسمعْ به قط. فأرسل لي نسخة إلكترونية منه. ويا لَـهَول الـمُفاجَأة السَّعيدة! ويا لَسعد حقيقة توارد الأفكار والخواطر العجيبة! فلقد رأيت من آيات ربي العجب العجاب! إذ انسجمت وتوافقت أفكاري مع أفكار الشيخ ورؤاه بما لا يقل 85% إن لَـم تتجاوزها. وطبعا توجد في بحثي من الزوائد والإضافات ما خلت منه وثيقة الشيخ رحمه الله، ومع ذلك فالفضل للمتقدم، ولا أبيح لنفسي ولا لبحثي أن يذكر في مقابل كتاب الشيخ، ناهيك أن يتقدم عليه أو يُقارَن به.

مقالاتٍ عشرا، نُشِرت تباعًا في مجلة «الرسالة» للأستاذ محمد حسن الزيات، ولم تقتصر في موضوعها على طبيعة المعالجة لمسائل النحو، بل امتدت إلى فروع اللغة العربية جميعها، مثل طبيعة اللغة، والهدف من تدريس فروعها، وأساليب التدريس، ووجوب الحفاظ على لغة القرآن...الخ

ثانيًا: الكتابُ في نظر بعض كبار العلماء والـمُثقَّفين:

لقد لاقى كتاب الأستاذ محمد عرفة عن تعليم اللغة استحسانا وإعجابا كبيرين لدى العلماء والمهتمين باللغة العربية، وشعروا بارتياح كبير، فأثنت عليه الأقلام في الصحف الأدبية، وتناوله العلامة الشيخ عبد القادر المغربي، عضو مجمعي اللغة العربية في القاهرة ودمشق، بالتلخيص في مجلة المجمع العربي بدمشق.

وأثنى عليه وعلى صاحبه الإمام محمد مصطفى المراغي كثيرا، وقال: «لم يظهر مثالٌ واضحٌ على أن العلومَ يسقي بعضُها بعضًا، ويعينُ بعضُها على بعضٍ، كما ظَهَرَ لي في هذا الكتاب، فنحن في علم العربية، وفي علم النحو خاصة، فما دخل الفلسفة؟ وإنها لأبعد الأمور غناءً في هذا الـمَوضِع، ولكن لَشَدَّ مَا أَغْـنَـت وأَجْـدَت حين استوحَاها (الشيخ محمد عرفة)، في مسألة العامل ورد الاعتراض عليه«.[11]

ثالثًا: خلاصة فصول الكتاب:[12]

وتتالت هذه الفصول لتوضح رأي الشيخ محمد عرفة الذي ذهب فيه إلى أن اللغة ملكة لا تُنال إلا بالمران الدائم، والتكرار الـمُلِحّ، ومن ثَـمَّ فإن استظهار القواعد دون الـمِران على قراءةِ النصوص الأدبية لا يُـجدي فتيلا، في تكوين هذه الملكة، «وإذا أراد الأساتذة أن يوجدوا هذه الملكة فلا بد من الإكثار من الشواهد المناسبة،

---

[11]() مقدمة كتاب النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، للشيخ محمد عرفة، ص: 4.

[12]() استفدت الخلاصة من موقع الأزهر، https://azhar.eg/ArticleDetails/ArtMID/10108/ArticleID/90062 تقرير بعنوان: (لماذا أخفقنا في تعليم اللغة العربية وكيف نُعلمها؟.. إصدار جديد في جناح الأزهر بمعرض الكتاب 13 يناير, 2025.)

وأن يحرصوا على تهيئة فصول سهلة لكبار الأدباء تكون زادا للطلاب، على أن تكون مشوقة، تدفع إلى الاستيعاب في شغف، حين تنحو منحى الشعر السلس، أو القصة الطريفة، أو الخطبة المؤثرة».[13]

وقد عقد الشيخ عرفة موازنة بين طلاب يأخذون اللغة من الأساليب الصحيحة، وبين آخرين يأخذونها من القواعد ليثبت فائدة الأساليب: «وإذا لم يكن من المستطاع خلق بيئة فصيحة في المدرسة، فلنخلق بيئة تحاول الابتعاد عن المبتذل من ألفاظ العامية، وتميل إلى استعمال الألفاظ المشتركة بين العامية والعربية، وما أكثرها، بل ما أعظم قدرتها على استيعاب الخواطر، لو قدر لذوي الأمر أن يجمعوها لتكون في متناول الطلاب.»[14]

والكتاب يحمل طابع الإصلاح من خلال ما يقدِّمه من معالجته لمشكلة معضلة، هي "تعليم اللغة العربيَّة وتعلمها"، ويقف على أسباب الإخفاق في تعليمها، ويعزوها إلى طريق تعليمها التي كانت سائدةً في مدارس الشرق ومعاهده في عصره، وإلى قواعد اللغة نفسها، ويقترح منهجًا جديدًا في تعليم اللغة عامةً واللغة العربية خاصةً، وهو منهج طبيعي (فطري) يجب أن تسلكَه هذه المدارس والمعاهد، ويتناول قضية تيسير النحو واللغة، وينقدها، وهو ممَّن يؤمن بضرورة تيسير علوم اللغة؛ إذ التيسير ظاهرة من ظواهر التطور اللغوي، لكن الشيخ ينطلق من قواعد تخالف دعاة التيسير والتجديد؛ إذ التيسير عنده يكمن في ضرورة عرض النحو بطريقة تقرِّبه من طبيعة المتكلمين باللغة، وتكشف عن سر العربية، على نمطٍ قويمٍ.

ويقيم الشيخ حجة على العلماء والتربويين بالدعوة إلى الأخذ بالعلم -والحديث منه خاصة- في إصلاح أساليب التَّعليم والتربية والاجتماع والاقتصاد، على غرار ما قد فعلوه ويفعلونه في مجالات حياتهم الأخرى مثل السياسة والاقتصاد وأساليب المعاش، ويحثهم على الإفادة من هذه الأفكار الجميلة والمبتكرة التي تولدت من العلوم والمعارف الحديثة؛ لِحلِّ مشكلاتنا العلمية والعقلية أيضًا، والانتفاع من تراثنا بصورة أفضل، لذلك فهو

---

[13]() كتاب: مشكلة اللغة العربية ..لماذا أخفقنا في تعليمها، وكيف نعلمها؟ للشيخ محمد عرفة، ص: 24.

[14]() السابق، ص: 27.

يستصحب رأي العلم؛ كي تجد دعوته سبيلًا إلى تطبيقها، قائلا: "في مصر وفي بلاد الشرق الإسلامي أساليب في التعليم والتربية...لو استشيرَ فيها العلمُ لنادى بإصلاحها، ولو سرنا وراءه لأصلحها أو لهدانا إلى ما هو خير وأقوم منها."[15]

ويعتمد الشيخ محمد عرفة في أسلوبه الذي يقترحه لإصلاح طريقة تعليم اللغة العربيَّة، على خصائص العربية نفسها وطبيعتها، مشيرًا إلى الفكرة المِحوريَّة التي يدور عليها الكتاب؛ وهي أنَّ اللغة ملكة لا تحصل إلا بالمران الدائم والتكرار المُلِحّ؛ وذلك بمقتضى الفطرة وطريقتها في تعليم الولدان لغات آبائهم وتعليم الأجيال لغة أممهم؛ فالفطرة اصطنعت في تعليم اللغات طريق الحفظ والتكرار والمرانة والاعتياد،[16] وأنَّ استظهار القواعد دون المِران على قراءة النصوص الأدبية، لا يجدي فتيلًا في تكوين هذه الملكة، وأنَّه إذا أراد الأساتذة أن يوجدوا هذه الملكة فلا بد من الإكثار من الشواهد المناسبة، وأن يحرصوا على تهيئة فصول سهلة لكبار الأدباء تكون زادًا للطلاب، ومشوِّقةً لَهم، تدفعهم إلى الاستيعاب في شغفٍ حين تنحو منحى الشعر السلِس أو القصة الطريفة أو الخطبة المُؤَثِّرة.

رابعًا: ملخصات مباحث الكتاب: يشتمل كتاب الشيخ محمد عرفة على المباحث التالية:

1- **عَرض الآراء المعاصرة في تيسير اللغة العربية ونقدها:** أشار فيه المؤلف إلى مختلف الآراء في مسألة إصلاح تعليم اللغة العربية، فمن داعٍ إلى التوفيق والتقريب بين العامية والفصحى، ومن مقترح تسهيلَ النحو أو تقليلَه أو تكثيرَه ومِن متحمسٍ لإصلاح المدرسين وتوسيع ثقافتهم..وهلم جرا. غير أن الشيخ لا يرتضي شيئا من هذه الآراء والاقتراحات لحل المشكة من أساسها لاعتبارات دينية واجتماعية

[15]() مقدمة كتاب: مشكلة اللغة العربية ..لماذا أخفقنا في تعليمها، وكيف نعلمها؟ ص: 3.

[16]() السابق، ص: 31.

واقتصادية وثقافية وفكرية وتاريخية وغيرها، ومنها كذلك حرصه الشديد على المحافظة على لغة القرآن الكريم ولهجته وأدائه.[17]

2- **إخفاقنا في تعليم اللغة العربية ونتائجه الخطيرة:** يشكر الشيخ في هذا المبحث جميع رجالات التعليم والتربية ممن فكر واهتم وأدلى بدلوه في موضوع إصلاح المنظومة التعليمية عموما واللغة العربية خصوصا، ويقدر لهم مساعيهم وجهودهم حقًّا من حقوقهم، ويعذرهم في عدم تحالفهم التوفيق فيما قصدوا. ثم يثبت بما لا يُدفع بأن نظام تعليم العربية فشل في تحقيق الأهداف المرجوة منه فشلا ذريعًا، وآية ذلك أن الكثرة الكاثرة من أهل اللغة ومتعلميها لا يستطيعون التحدث والتعبير والقراءة بمراعاة قواعدها وقوانينها بحيث لا يخطئون أو يلحنون. ويعتبر الشيخ تدريس النحو والصرف والبلاغة وشرح النصوص الأدبية باللغة العامية نوعا من المضحكة والمهزلة. ومن دلائل الفشل في تعليم العربية فشل المدرسين والمعاهد والمدارس في تحبيب اللغة العربية إلى طلابها، حتى صاروا ينفرون من دروسها.[18]

3- **دَرْس أسلوب تعليم اللغة العربية وبيان عيوبه:** يقرر الشيخ هنا أن سبب الإخفاق في تعليم العربية هو الاعتماد على القواعد، بعيدًا عن مزاولة النصوص اللغوية ومعايشتها، وإن سرّ النجاح في تعليم الصناعات من حياكة ونجارة وحدادة وسباحة هو الاعتماد على المشاهدة والـمُحاكاة والمران والتكرار. يقول متسائلا: "أينجح الحائك في تعليم الحياكة والبناء في تعليم البناء، والنجارُ في تعليم النجارة، ويخيب رجل العلم والتربية في تعليم العربية؟ أينجح تلاميذ الصناع جميعا إلا قليلا، ويخيب تلاميذ رجال العلم إلا قليلا؟ مع أن الأولين يبذلون أقل جهد ومشقة في تعليم الصناعة ولا يعللون المسائل ولا يفلسفونها.. ومع أن الآخرين يبذلون كل جهد ومشقة ويذكرون علل العربية ويفلسفونها...الخ؟...سر

---

[17]() ينظر: كتاب: مشكلة اللغة العربية ...، ص: 7-11.

[18]() ينظر: السابق، ص: 12-16.

نجاح أولئك في المرانة والتكرار حتى يكسبوا الصنعة، وسر خيبة هؤلاء في الاعتماد على القواعد وترك الحفظ والمرانة والتكرار، ولو أخذ كل بطريقة الآخر لخاب الناجح ونجح الخائب."[19]

4- **اللغة ملكة والـمَلكة لا تكتسب بالقواعد بل بالتكرار:** يشير الشيخ هنا إلى قصور في علم بعضهم بطبيعة اللغة العربية، مع أن العلاج يبدأ من معرفة كنه الشيء وطبيعته؛ حتى يكون ناجعًا. وطبيعة اللغة العربية هي أنها في المتكلمين بها ملكة، والملكة لا تكتسب إلا بالتكرار لا بالقواعد فحسب. فلا يكفي أن تكون اللغة معلومة فحسب، بل لا بد أن تكون ملكة وحالة راسخة في النفس؛ لكي ينطلق اللسان في سرعة وإجادة وإتقان. ويعتبر الشيخ الملكات من حكمة الله تعالى ورحمته العظيمتين؛ لأننا بها نجيب مطالب الحياة المتعددة بأقل زمن وأيسر جهد وأسرع فعل، لا سيما حاجات التخاطب. وطريقة كسب الملكات إنما هي الإكثار من المطالعة في كتب الأدب، وحفظ الكثير من أشعار العرب وخطبهم وأمثالهم وحكمهم ونوادرهم ورسائلهم ومحاوراتهم."[20]

5- **أسلوب الفطرة في تعليم اللغات.. المرانة والتكرار:** الأسلوب الذي سلكته الفطرة وهدت إليه في تعليم اللغات هو طريق الحفظ والتكرار والمرانة والاعتياد. وبهذه الطريقة تتلقى الولدان لغات آبائهم وتتعلم الأجيال لغة أممهم. واللغة لا تُكسب بالقواعد، بل القواعد تأتي مع اللغة تلقائيا؛ كما أن القواعد متأخرة كثيرا في الوجود عن اللغة. والمناهج التعليمية حين بدلت قانون الفطرة كانت عاقبة ذلك تنفير الطلاب من اللغة وقواعدها جميعًا.[21]

6- **هل العربية للعرب بالطبيعة؟ سر إخفاق مدارسنا في تعليم اللغات الأجنبية:** تحدث الشيخ في هذا المبحث عن أن جميع اللغات إنما تحصل بالخلطة والاكتساب وليس بالفطرة، وبالتالي فإن جميع اللغات

---

[19]() ينظر: السابق ص: 20-21.

[20]() ينظر: السابق، ص: 24، 25، 27، 29.

[21]() ينظر: كتاب: مشكلة اللغة العربية ...، ص: 31-37.

ومنها اللغة الإنجليزية والفرنسية مثلا ينبغي أن تُتعلم عبر الاختلاط مع أهلها وقراءة نصوصها اللغوية وحفظ شذراتها الأدبية، وأن أحد أهم أسباب إخفاق الطلاب في إتقان مهارات اللغات الأجنبية هو اعتمادهم على القواعد وإهمالهم تربية الملكة اللغوية كدأبهم مع اللغة العربية.[22]

7- **ما في الملكات من أسرار عجيبة:** افتتح الشيخ هذا المبحث بتقديره للعلم وتبجيله وضرورة استغلاله في حل مشكلاتنا القائمة، وقد أدى تطبيق النهج الجديد -أي تكوين الملكة وترسيخها- على تعليم اللغات الإنجليزية والفرنسية إلى القضاء على نسبة رسوب الطلاب فيهما، التي كانت تتجاوز سابقا 78% أحيانًا. فوفر ذلك على الطلاب أموالا طائلة وجهودا مضنية وأعمارا بقدر الأعوام التي وقيناهم فيها الرسوب. ومن عجائب هذه الملكة اللغوية أنها ستهدي المتحدث باللغة إلى الاهتداء والانتباه لدقائق الأمور ولطائف المسائل وشتى وجوه الإعراب حتى لو لَم يمسس القواعد مسًّا لا ينقض الوضوء. ولَم تغلب العامية على الفصحى إلا لأنها أصبحت ملكة في الناس، وإذا ما أردنا العكس فيجب علينا أن نعيش بين النصوص اللغوية والشذرات الأدبية.[23]

8- **المَنهج الجديد في تعليم العربية.. ما فيه من فوائد:** طلب الشيخ في هذا المبحث حذف القواعد من المراحل السابقة على المرحلة الجامعية، واستبدال المطالعة والحفظ بها، والاكتفاء في المرحلة الثانوية على تعريف الطلاب ببعض القواعد المهمة فقط، مع ضرورة خلق جو عربي خالص في المؤسسات ذات الصلة. ومن فوائد هذا النهج أن الطالب سيظفر بثروة هائلة من المعارف اللغوية والعقلية والفكرية والتاريخية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية وتجارب الحياة وقيمها وغير ذلك مما يخلو منه درس القواعد التي لا تثير لذة ولا تبعث متعة، بل لا يخرج منها الطالب إلا جهول القلب وجهول اللسان.[24]

---

[22]() ينظر: السابق، ص: 38-48.

[23]() ينظر: السابق، ص: 40-50.

[24]() ينظر: السابق ص: 51-58.

9- **الصعاب التي تعترض تكوين ملكة اللغة العربية وتذليلها:** أورد الشيخ في هذا المبحث بعض الشبهات التي أبداها أغلب المهتمين باللغة العربية، وأهمها أن العامية صارت ملكة راسخة فينا ويتعذر تغيير هذه الملكة واستبدال الفصحى بها؛ ليفندها الشيخ بأنها شبهة واهية، فالتعليم والتربية والتهذيب والتثقيف من السنن التعليمية والكونية التي لا يمكن إنكارها، وترسيخ ملكة الفصحى لا يخرج عن هذه الأطر والمَنظومة التربوية. ومما يساعد على تذليل هذه العقبة أن ندخل الفصحى في المدرسة والأغاني والأناشيد والتمثيل والمسرح والخيالة وجميع الصحف والمجلات والإذاعات.[25]

10- **تأييد رجال التربية في القديم والحديث لما ندعو إليه من تعليم اللغة بالتكرار:** بين الشيخ في هذا المبحث أن الطريقة التي يدعو إليها هي طريقة العصور الزاهرة لسلفنا الماضين، وأنها لم تتغير إلى الطريقة التي نشكو منها إلا في عصور الضعف والتأخر العلمي. ثم أقام الشيخ شواهد وبراهين على رأيه من أقوال رجال العلم في القديم، ورجال التربية في الحديث وعلماء الشرق والغرب، وكلهم يرون أن اللغات إنما تكتسب بالتكرار والحفظ والتعهد والدربة. وإن النحوي في القديم مرادف لاسم الأديب. **ومن العلماء الذين استند إليها الشيخ في آرائه الإمام سيبويه وابن الأنباري والمبرد والكسائي والفراء وابن جني والجاحظ وابن المعتز وقدامة بن جعفر وأبي هلال العسكري، وابن الأثير، وابن السكيت وعمار الكلبي، وابن خلدون وغيرهم، ومن علماء الغرب بمثل (روسو) والدكتور (غوستاف لوبون) من فرنسا، و(سبنسر) الفيلسوف الإنجليزي، و(المسيو مارسل)** وغيرهم.[26]

11- **الآمال التي ندركها من هذا الأسلوب:** أكد الشيخ في هذا المبحث على أنه في حال انتهاج هذا السبيل ستكون الفصحى لغةَ الشارع، وستتلاشى وطأة العامية،، وتشيع العلوم في الأمة وتتوسع مداركها

---

[25]() ينظر: السابق، ص: 59-65.

[26]() ينظر: السابق، ص: 66-73.

وتنضج عقولها، ويتوثق حاضرها بماضيها، ويَصلُح المجتمع ويرتقي وتتبارك أعمار أفراد الأمة وأعمالُـها.[27]

12- **القواعد:** تحدث الشيخ في هذا المبحث عن أهمية القواعد وأعطاها من حقها وأهميتها ما تستحقها، وأنه لا غنى عنها في تقويم اللسان، ولكن ميعادها ليس هو مراحل ما قبل الجامعة، ولا هي عند ميعادها الصحيح تستحق كل هذه التفاصيل والتفريعات والاختلافات والتكلفات التي قد شحن المتأخرون كتبهم ودروسهم بها؛ وإنما المتخصصون هم من يحتاجونها. وبين أسباب كون القواعد مبغضةً بأن منها ما حرف وبدل، ومنها ما هو صحيح ولكنه جرد من علله الصحيحة وألقى إلى التلاميذ جافاً خالياً من التعليل. وقد ناقش بعض القواعد مناقشة علمية هادئة فأرانا رأى العين أننا كنا ندرس باطلاً وقواعد محرفة لا تصبر على النقد، وأرانا الجديد الذي أحله محلها فإذا هو أحظى بنصرة العقل وتأييد الدليل.[28]

13- **أمنية:** وختم الشيخ سفره الجميل بإبداءِ أُمنِيَّة، وهي أن يهتم رجال التعليم والتربية والمعنيون باللغة العربية وشؤونها في مصر خاصة وسائر الأقطار العربية عامة، بالالتفات إلى دعوته هذه والنظر في تطبيقها، والجهر بآرائهم مستفيدين بمعارفهم التاريخية وتجارب العلوم الحديثة ونتائجها كما فعل الأوروبيون فتطوروا وتطور معهم العالَـم جميعًا.[29]

رابعًا: أسلوبه يقطر إخلاصًا ونصحًا وحبًّا لقومه وملته:

بعد أن استوفى الشيخ محمد عرفة الحديث عن الدور الفاعل للنصوص اللغوية الصحيحة في استقامة الألسنة، قال في لهجة ملؤها المحبة والإخلاص، كأسلوب المصلحين الاجتماعيين حين يستحثون قومهم على

---

[27]() ينظر: السابق، ص: 74-80.

[28]() ينظر: السابق، ص: 81-93.

[29]() ينظر: السابق، ص: 94-96.

الأخذ بما ينادون به من تجديد فكري وعملي: **«يا قوم! لقد جربتم طريقةَ القواعد في تعلم اللغة العربية ألفَ مرة، وفي كل مرة تُـخفِقُونَ، فجَرِّبُوا مرةً واحدةً طريقةَ الحفظ والتكرار، وأنا كفيلٌ لكم أن تحمدوا هذه التجربة.»**[30]

هكذا كان الشيخ محمد عرفة ينادي بأن يقتصر في التعليم الابتدائي على الاستكثار من المطالعة ودروس المحفوظات، ومثل ذلك في التعليم الثانوي مع إضافة قواعد اللغة بالقدر الضروري، وقد أشار إلى طريقة السلف في الإكثار من الشواهد، والاهتمام بما تتضمن من صور وتعبير وفكر.

خامسًا: سلفُ الشيخ محمد عرفة في بعض أفكاره:

لَم يكن الشيخ محمد عرفة وحده هو الذي شكك في صلاحية القواعد دون تهيئة الملكة، فقد آزره سواه من ذوي البصر الحاذق، بل سبقه غيره من أعلام البيان العربي المعاصر ومنهم الأدبيان الكبيران عبدالعزيز البشري، وأحمد حسن الزيات.

أما الأستاذ عبد العزيز البشري فقد كتب بحثا بارعا تحت عنوان (في علوم البلاغة) أنكر فيه أن تكون معرفة القواعد البلاغية وسيلة للبراعة في الأدب، والرقى في الأسلوب، وأعلن في النهاية أن القواعد وحدها تسيء ولا تحسن، وتضعف ولا تسمن. أما **الأستاذ الزيات** فقد شن النكير على كتب القواعد بلاغة ونحوا، وله في كتاب (في أصول الأدب) بحوث تتخذ هذه العناوين، مثل: آفة اللغة هذا النحو، أول درس ألقيته، تجاربي في تدريس اللغة العربية. وغير ذلك. وقد قال في البحث الأخير: "من الحق أنك لا تجد أجف من القواعد العربية، فوجوهها عديدة..، ولا تساعد على وحدة النطق، ولا تعين على صحة الأسلوب ".

۞۞۞

[30]() السابق، ص: 40.

الـمَبحَـثُ الثالثُ

"وثيقة الشيخ مُحَمَّد عرَفة" و"قانون اللغة العربية" الصادر عن الـمَجلس الدَّولي للعربية"

مقارباتٌ ومفارقاتٌ في معالجة المشكلات وتقديم الحلول لَـها

وفيه ثلاثةُ مطالبَ:

الـمَطلبُ الأولُ: مقارباتٌ بين "وثيقة الشيخ عرفة" و"قانون اللغة العربية الاسترشادي:

سوف أستمر على تسمية كتاب الشيخ محمد عرفة باسمه الحقيقي أحيانا، وبـ"قانون عرفة" أخرى، وبـ"وثيقة عرفة" أحيانا ثالثة؛ لأن هذا الكتاب ليس أقلَّ جدارةً واستحقاقًا بالتسميتين الأخيرتين من "قانون اللغة العربية الاسترشادي"، سواء في الشكل أو المضمون أو من حيث السياق والموقف، إن لم يكن أكثر جدارة منه باسم "قانون العربية".

هذا، وهناك، طبعًا، أمور وأفكار عديدة يشترك فيها محمد عرفة وقانون اللغة العربية الاسترشادي.

وفيما يلي أورد أولا نماذج من المقاربات والرؤى والأفكار التي يشترك فيها الوثيقتان أو القانونان: قانون عرفة وقانون المجلس الدولي للغة العربية والمعتمد من البرلمان العربي:

من الأمور والأفكار الأساسية المشتركة بين القانونين أو الوثيقتين: إرادة النهوض باللغة العربية وتعزيز وجودها في ديارها، وضمان إيجاد المواطن الصالح وإعادة إنتاج المجتمع والمحافظة على الأمن والاستقرار والاستقلال والسيادة الوطنية، والحرص الجم على تطوير المهارات والقدرات اللغوية، وتقديم الرؤى والأفكار

الناجعة للقضاء على الوهن الذي استشرى في المهارات اللغوية لدى الطلاب خاصة وغيرهم عامة، وتشخيص ومعالجة الداء الذي ينخر في قواعد تمكين اللغة العربية من سائر مجالات الحياة في الدول العربية.[31]

ومن المقاربات الرائعة حرص كل واحدة من الوثيقتين على ضرورة تدريس اللغة العربية باللهجة الفصحى، والاهتمام المبكر بتنمية القدرات والمهارات اللغوية لدى الأطفال والتلاميذ والطلاب، ووضع برامج ذات جودة عالية لتحقيق هذه الغاية وتطوير خبراتهم اللغوية مما يساعدهم على اكتساب المهارات الثقافية.[32]

ومن الأمور المشتركة بين الوثيقتين: ضرورة خضوع جميع المتقدمين للدراسة في الجامعات والكليات الجامعية لاختبار الكفاءة في اللغة العربية والحصول على معدل مرتفع للقبول في جميع التخصصات في مؤسسات التعليم العالي.[33]

ومن تلكم الأفكار أيضًا ما اقترحه **"القانون الاسترشادي"** من أنه: ينبغي تحفيز تعلم اللغة العربية من خلال مسابقات لغوية تنافسية على مستوى المدراس والمراحل التعليمية ثم على المستويين الوطني والعربي، حتى تكون أكبر حافز لتعلم الفصحى واتتشارها بشكل عام. أما **"قانون عرفة"** فهو قد أبدأ وأعاد كثيرا في هذه المسألة، بل إنها المحور الأساسي والموضوع الرئيس له، وهو قد رأى فيه الحل الجذري لكل أو جل المشاكل التي تعاني منها ساحة اللغة العربية.

---

[31]() ينظر: السابق، ص: 4-5، وقانون اللغة العربية الاسترشادي، خطاب أمين عام البرلمان العربي، المستشار كامل محمد فريد شعراوي، وخطاب أمين عام اتحاد المحامين العرب، المحامي عمر زين، ص: 7 و 9 من القانون الموجود على موقع المجلس الدولي للغة العربية.

[32]() ينظر: كتاب مشكلة اللغة العربية، ص: 12-15، وص: 52-53، وقانون اللغة العربية الاسترشادي، ص: 14 من القانون الموجود على موقع المجلس الدولي للغة العربية.

[33]() قانون اللغة العربية الاسترشادي، ص: 16. ويشير إلى ذلك فحوى الصفحات 52-53 من كتاب الشيخ عرفة.

هذا، **وقد كتب الله سبحانه أن يفوز بقصب السبق في هذا المضمار مؤسسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد للغة العربية وخاصة فرع (تحدي القراءة العربي) منها. إن هذا الأسلوب الذي سلكته مسابقة (تحدى القراءة العربي) لَـهو من قبيل السهل الممتنع الذي يرفع من شأن اللغة العربية ويعزز القدرات والمهارات اللغوية والعلمية والفكرية والثقافية والحوارية والخطابية والإنتاجية في الطالب والفرد العربيين. ولقد أثبتت هذه المسابقة خطأ من زعم أن اللغة العربية لا تُفهم إلا عبر تعلم القواعد النحوية والصرفية والبلاغية والعروضية والإملائية ونحوها! لقد تبين أنه حتى الآلات الإلكترونية تفهم العربية مجردة من الحركات الإعرابية.**

وقد أشار إلى هذا الأمر قانون اللغة العربية في المادتين (17) و(18) أيضًا،[34] ولم يصرح بأن معرفة أو تعلم قواعد الإعراب يجب أن يكون من ضمن المهارات والكفاءات اللغوية التي يترتب عليها نجاح الطلاب أو رسوبهم. يؤيد مضمون هذه المادة ما ورد في مادة (20/ شق7) أيضًا؛[35] حيث اقترح القانونُ "وضع برامج تقنية حاسوبية للتدريب على الإعراب والتحليل اللغوي في كافة مستوياته." ولم يقترح أو يطالب بالتركيز على تعليم الإعراب عبر الكتب المصنفة في هذا الباب. وأرى أن تعبير القانون عن هذا المقترح بهذه الطريقة اللطيفة يندرج ضمن "أسلوب الحكيم."

ومن الجوانب المضيئة والمقترحات البناءة المشتركة بين الوثيقتين لتعزيز مهارات العربية ونشر اللهجة الفصحى: مراقبة الأعمال الفنية والدرامية (المسلسلات-الأفلام-المسرحيات) لتنظيم حضور اللغة العربية فيها، إضافة إلى إنتاج برامج درامية تخاطب الأطفال بالفصحى في شتى المجالات. وهذه الطريقة لا شك أنها مفيدة جدا لإثراء المهارات اللغوية وترسيخ ملكة الفصحى لدى الإنسان على طريقة الأوائل، التي ينادي "قانون الشيخ محمد عرفة" بتطبيقها في المؤسسات التعليمية والتربوية.

---

[34]() قانون اللغة العربية الاسترشادي، ص: 17.

[35]() وأعاد التأكيد عليه أيضًا في المادة (26، شق2)، ص: 22.

وهناك مقاربة سلبية أيضًا بين كلا العملين، ألا وهي: تجرد العبارات فيهما من الضبط والتشكيل الإعرابي تمامًا. وهو أمر ليس جميلا في سياق يحرص الفريقان فيه على ضرورة إتقان المهارات اللغوية، ولا شك أن الالتزام بتشكيل الكلمات بداخل الجمل بالحركات الإعرابية جانب مهم من جوانب تيسير تعليم اللغة العربية على متعلميها وعلى المتعاملين بها. وهذا السهو لا يخلو من التناقض بين القول والفعل، مع العلم بأن القانون نص في المادة(13) على ضرورة "استخدام الضبط "التشكيل" في الكتب المدرسية في مختلف المراحل قبل الجامعية لجميع المواد، وتشجيع استخدامها في مختلف الكتب العلمية والتعليمية."[36]

وغير ذلك من جوانب وأفكار ورؤى عديدة مما تتقاسمه الوثيقتان في صفحاتها بشكل أو آخر. والأخذ بها كفيل بإصلاح الكثير من شؤون اللغة العربية وإعادة وهجها إليها في كل أو جل ميادين الحياة.

۞۞۞

المَطلبُ الثَّـانِـي: مُفارقاتٌ بين كتاب الشيخ عرفة وقانون اللغة العربية:

أنتقل بعد ذلك إلى المفارقات بين الوثيقتين، وتقديم الحسنات والخصائص التي تميزت بها وثيقة الشيخ محمد عرفة- رحمه الله تعالى. وهي في الحقيقة كثيرة، لكني سوف أورد فيما يلي نماذج معدودات من تلكم المفارقات والنواحي التي منحت -برأيي- هذا السِفرَ النفيس، "سِفر الشيخ عرفة" قيمةً وأهمية أعلى وأكبر من محتوى "قانون اللغة العربية الاسترشادي"، وذلك لما يأتي:

1- عنوان "قانون الشيخ" واحدٌ وثابتٌ وواقعي، واسم على مسمى، بينما عنوان "القانون الاسترشادي" فمضطرب ليس له ثبات وقرار، فهو على الصفحة الأولى مكتوبٌ بصيغة (قانون اللغة العربية

[36]() قانون اللغة العربية الاسترشادي، ص: 15. هذا وتقييد (الضبط والتشكيل في الكتب المدرسية في مراحل ما قبل الجامعية...) أمر غير مفهوم، والمطلوب من السلطات والجهات المختصة إلزام كافة المطابع ودور النشر بتشكيل كل ما ينشر ويصدر ويكتب باللغة العربية. وبهذا سوف تسهل القواعد النحوية والصرفية تلقائيا على الطلاب خاصة وغيرهم عامة.

الاسترشادي) وهو في ص 6 باسم "قانون النهوض باللغة العربية"، وهو في ص 7 بصيغة "القانون الاسترشادي العربي للنهوض باللغة العربية"،[37] وهو في الصفحة التالية بعنوان: "القانون الاسترشادي العربي لحماية اللغة العربية."

2- "قانون عرفة" كتبه وأعده فرد واحد، ولم يشترك في إنجازه أحد سواه، كما أنه لم يُطْلِع عليه لأجل توثيق ما ورد فيه، أحدًا، سوى شيخ الأزهر الإمام محمد مصطفى المراغي -رحمه الله تعالى- وسوى بعض زملائه أو أصدقائه الخاصين مثل الأستاذ أحمد حسن الزيات وغيره.

أما "القانون الاسترشادي" المُوقَّر فقد ثقُل أو حفل وازدان بأسماء عديد ولفيف من الأفراد والجهات التي شاركت في إعداده أو إقراره، وأعظمها: البرلمانات ومجالس الشورى العربية، والوزارات والمنظمات والهيئات العربية ذات الصلة، إضافةً إلى المجامع اللغوية والمجلس الدولي للغة العربية. واسترشدوا في تدوينه بآراء "آلاف الباحثين والمختصين والمسؤولين من مختلف دول العالم."[38] ومع ذلك قَصُر في معظم فحواه ومُحيَّاه عن "وثيقة عرفة".

3- "قانون الشيخ" عبارة عن شذرة أدبية ولغوية وعلمية وفكرية، وكل كلمة فيه تبدو مغسولةً بالإخلاص، مضيئة ببريق النصح وجمال الإحسان، نابعة بزلال العلم العميق والوعي الحقيق والإدارك السحيق، في أسلوب أنيق، وتعبير بديع، ودمٍ خفيف، وتواضع جم وطريف، واختبار للواقع شامل ودقيق. مع أن وثيقة عرفة ألفت قبل أكثر من ثمانية عقود، وعمر "القانون الاسترشادي" في طبعته الثانية لم يتجاوز ثلاث سنين. لقد تأكّد لي أن الشيخ جماعة في رجل، وفريق في فرد، كما بدا لي أيضًا أن الأخير لم يطلع أو يستفد من "قانون الشيخ".

---

[37]() والظاهر أن هذا هو الاسم الرسمي والمعتمد للقانون، كما صُرِّح بذلك في (الفصل الأول-تعاريف وأحكام عامة)، ص: 10.

[38]() قانون اللغة العربية الاسترشادي، ص: 5.

أما النسيج الذي ظهر فيه "القانون الاسترشادي" فلا يمكن التغاضي -وإن أردنا- عن وصفه بالمهلهل وأحيانا بالركيك، وأحيانا بالمرجوح أو خلاف الأولى، مع وجود تجاوزات غير يسيرة في الإملاء والتنسيق والشكل، مما ستأتي الإشارات إليه لاحقا.

4- بدا لي أن "قانون اللغة العربية" في فحواه وطبيعته أقرب إلى "توصيات ومقترحات" منه إلى قانون يضبط الأمر الواقع أو يقدم حلولا ناجعة وعملية بمنهجية علمية دقيقة للمشكلات التي تعاني منها اللغة العربية. والكثير من هذه التوصيات فضفاضة، والبعض ليس له جدوى أو علاقة بشأن اللغة العربية، والعديد منها يتجافى عن الواقع وغير قابل للتطبيق أو عصي وعويص عليه.

5- من الملاحظات المنهجية على "القانون الاسترشادي" أنه كثيرا ما يرمي بالكرة في ملعب الآخرين، وينأى بنفسه عن محاولة سن القوانين والضوابط التي تحفظ للعربية أمرها، وترتقي بشأنها. يقول مثلا في المادة (4): "تضع الدولة قوانين وسياسات تنظم وتؤسس للتخطيط اللغوي بما يخدم المصالح الفردية والأسرية والاجتماعية والوطنية والعربية." وانظر كذلك جميع بنود المادة (7) [39] والبند 6 من المادة (15)، والمادة (17) والمادة (18)[40] وجميع بنود المادة (20) ما عدا الأول والخمسة الأخيرة.[41] وكذلك البند1، من المادة (10)، والبند 11 من المادة (20)، والبند5 من المادة (31)، وغير ذلك. وكان المتوقع أن يقدم ويتجرأ القانون فيتولى بنفسه تزويد الحكومات والمؤسسات والهيئات بكل هذه القوانين والضوابط والسياسات اللازمة وبكل دقة وتفصيل.

---

[39]() ص: 11.

[40]() ص: 17، 18.

[41]() ص: 10.

6- "القانون الاسترشادي" لم يذكر مصطلح "الإعراب" أو يدعُ إلى الاهتمام به بشكل صريح إلا في موضعين اثنين فقط، الأول ضمن المادة (13/شق 14) حين أوصى بضبط وتشكيل الكتب الدراسية في مراحل ما قبل الجامعة بالحركات الإعرابية.[42] والثاني ضمن مادة (20/ شق7).

أما "قانون عرفة" فهو يجمع بين الـحُسنَيَين: ضرورة الاهتمام بالإعراب والعناية بأصل اللغة، ويؤكد على أن الإعراب تابع مطواع لإتقان بقية العناصر والمهارات اللغوية الأساسية التي تُعتبر في الواقع هي اللغة، ومن العبث المبين الانشغال بالتابع المطواع عما هو الأصل والأساس من اللغة، الذي إن ضاع أو ضعف عادت اللغة لا معنى لها ولا مغزى ولا جدوى.

إن "قانون عرفة" يعطي الإعراب مكانته اللائقة به، بيدَ أنه لا يقدمه على ما هو الأصل والأساس والهدف، وذلك لمعرفة الشيخ وخبراته الواسعة، وعلمه بالخبايا والزوايا والمسارب والمناكب التي جعلت إمامًا مثل السيوطي يقول عن تصرفات أغلب النحاة في امتعاضٍ شديدٍ، **بأنها أدَّت إلى الانشغالِ عن الأصلِ وتضييعِ الهدفِ، وصرفِ العنايةِ من ذاتِ اللغةِ إلى النحوِ وقواعدِه.**[43]

7- من المفارقات الـمميزة لـــ"وثيقة عرفة" أنها أتت مرتبةً ترتيبًا علميًا محكما ومنطقيًا دقيقًا وبديعًا: من الأدنى إلى الأعلى ومن المعلوم إلى ما لا يبدو كذلك، بحيث يسلِّم المبحثُ الأول فيه بالقارئ للمبحث الذي يليه في سلاسة عجيبة وقناعة بالغة. أما "القانون الاسترشادي" فيخلو من تلكم

---

[42]() ولست بمتأكد إن كان يريد القانون إعفاء هؤلاء الطلاب من تعلم القواعد النحوية والصرفية والبلاغية والعروضية على الطريقة التقليدية أو أنه يعتبر تعلم الإعراب والالتزام به في الكلام جزءا من "العربية الفصحى" المصطلح الذي قد أكثر من استعماله في تضاعيف مواده وبنوده، وإن كان قلبي أميلَ إلى الأول.

[43]() انظر: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، **"الاقتراح فى علم أصول النحو".** تحقيق أحمد بن محمد بن قاسم، (ط1، القاهرة)، 208؛ وعبدالقادر الفاسي الفهري، **"اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية".** (د.ط.، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، د.ت.)، 45.

الخصائص، بل قد لا تسلم الفصول والبنود والجمل والعبارات فيه من النكارة أو التنافر أيضًا في بعض الأحايين.

فالفصل الأول الخاص بـ"تعاريف وأحكام عامة" يخلو من بيان "الرؤية" و"الرسالة" و"الهدف" لهذا القانون. كما أن هناك اضطرابا كبيرا في المنهج، وأيضًا خلطا في ترتيب بعض الفصول، وذلك مثلا حينَ أقحَم (الفصلَ الرابعَ: تعليم اللغة العربية) بين الفصلين: الثالثِ (بعنوان التعريب والترجمة)، والخامس (بعنوان تعريب الإدارة وسوق العمل)، وكان ينبغي تقديم الفصل الرابع على الفصل الثالث.

والمادتان (30) و(33) في (الفصل الثامن: أحكام مختلفة) والخاصتان بـــ"تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها"[44] و"إصلاح اللغة العربية"؛ كان ينبغي أن تردَا ضمن (الفصل الرابع: تعليم اللغة العربية) وليس في الفصل الأخير الذي يبدو هامشيًّا.

8- من المفارقات أن "القانون الاسترشادي" لم يوفق في استخدام علامات الترقيم (Punctuation Marks) في مواضع غير يسيرة، وقد أكثر من الجمع بين "الفاصلة" و"الواو العاطفة" قبل وبعد الكلمات المفردة التي تربو أحيانا على عشر كلمات،[45] وكان ينبغي الاكتفاء بإحداها في هذه السياقات، أو إغفال كلتيهما استغناءً باستعمال "واو الثمانية" حتى تجمل العبارة وتخف، كما

[44]() لم يستقر القانون الاسترشادي حيال هذا المصطلح على صيغة معينة، فيقول أحيانا: "تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها"، ويقول أخرى: "تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها".

[45]() ينظر مثلا، المادة2، ص: 10، والشق8 من المادة 15، ص: 16، والشق1 من المادة 21، ص: 18، والشق5 من المادة 31، ص: 24.

استعملها القانون في البند2 من المادة 13،[46] بينما أغفل بعضَ المواضع من وضع علامة ترقيمية أصلا؛[47] مما قد يربك القارئ أو يجعل لبوس العبارة غير جذاب أو جميل على الأقل. ومن الاستعمال المضطرب لها ما نلحظه أيضًا في البند 6، من المادة (9)، ومثل ذلك غير يسير في صفحات هذا القانون المعدودات مقارنة بوثيقة الشيخ محمد عرفة. وإن رغبت في قراءة فقرة أُهملت فيها علامات الترقيم، أو استعملت بطريقة صحيحة، وبطريقة غير صحيحة؛ فاقرأ البند 10، من المادة (13).

9- ومن الملاحظات على القانون: استعماله أحيانًا لبعض الدخيل. مثال ذلك قولهم في في الشق 10 من المادة نفسها: "...السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية لدعم وتعزيز اللغة العربية." ولا أرى حاجة لاستخدام هذه الكلمة في الجملة؛ لأنها مسبوقة أصلا بكلمة "الخطط" التي تنهض بمعنى هذه الكلمة الدخيلة، أو كان ينبغي وضعها بين قوسين حال استعمالها.

10- من مظاهر الضعف في التعبير ما يأتي:

1- عدم استعمال صلة مناسبة للكلمة. مثال ذلك في قولهم في الشق7 من المادة(1): "...بمعزل أو بالتفاعل مع اللغة السائدة."[48] والصياغة الدقيقة أن يقال: "...بمعزل عن اللغة السائدة أو بالتفاعل معها."

---

[46]() ص: 14، وأيضًا في الفقرة الأخيرة من خطاب رئيس البرلمان العربي الوارد في ص: 6 اكتُفي باواو العاطفة، ولم يُجمع بينها وبين الفاصلة، وهو الاستعمال الأمثل. ومن الملحظ الجميل في هذا الخطاب استعمال كلمة "أسهَم، يُسهم، إسهاما" من باب "إفعال"، بدلا من: "سَاهَمَ، يُساهِم، مُساهَمَة" من باب "مُفاعَلَة"، والاستعمال الأول أرجح، بينما الثاني مرجوح وخلاف الأولى، وهو الذي أكثر من استعماله قانونُ اللغة العربية الاسترشادي، وما كان أحرَى به أن يترفع عن المرجوحات، أو أن يدع ما يريب إلى ما لا يريب.

[47]() ينظر مثلا: ص: 6، السطر: 4، ص: 14، الشق1 من المادة 13.

[48]() ص: 10.

ومن الأمثلة كذلك قولهم في البند1 من المادة(19): "تلتزم جميع المدارس...تعليم اللغة العربية.."[49] والأولى أن يستعمل فعل "التزمَ" بصلة الباء، فيقال: تلتزم جميع المدارس بتعليم اللغة.." وقد أهملوا هذه الصلة في أكثر من موضع، بينما ذكروها في موضع واحد فقط.[50]

2- وجود أخطاء لغوية ونحوية. ومن أمثلتها قولهم في الشق8 من المادة السابقة: "...وتكون في أصلها مزيج من اللغة العربية الفصحى..." والصحيح: ...مزيجًا...؛ لأنه خبر كان.

ومنها: عدم مراعاة بعض الشروط التي يتطابق فيها النعت مع المنعوت وجوبا. كما في قولهم في السطر الأول من المادة (2): "...وذلك في مجالات السياسية والدبلوماسية.."[51] وهو أسلوب عامي ودارج وغير مقبول. والصواب: "...وذلك في المَجَالات السياسية والدبلوماسية.."

ومنها عبارة (...على المستوى الوطني والعربي..)[52] والتعبير الأفصح أن يقال: "...على المستويين الوطني والعربي..." وقد ورد هذا التعبير صحيحا بالفعل في المادة (16)، حيث قالوا: "...ثم على المُستويين الوطني والعربي حتى تكون أكبرَ حافز..."[53]

وفي الصفحة التالية أورد كلمة "المُستَوى" بصيغة الجمع، مع النعتين الاثنين السابقين، فقال: "...التي يحتاج إليها الوطن العربي، على جميع المستويات الوطنية والعربية."[54] وستكون العبارة

---

[49]() ص: 17.

[50]() ينظر السطر الأول من المادة (8)، ص: 12.

[51]() ص: 10. وقد يكون في كلمة "مجالات" أو "السياسية" خطأ مطبعي؛ بحيث إنهم يقصدون: "المَجالات السياسية والدبلوماسية." أو "مَجالات السياسة والدبلوماسية." وهذا أقرب إلى الواقع وحسن الظن.

[52]() ص: 11، السطر الأخير.

[53]() ص: 17.

[54]() ص: 12، السطر الأخير من المادة (9).

محكمة وأكثر فصاحة لو قيل: "...التي يحتاجها الوطن العربي، على كافة المستويات." أو قيل: ""...التي يحتاجها الوطن العربي، على المستويَين الوطني والعربي."

ومن الأخطاء اللغوية عود ضمير المؤنث على المذكر في قولهم: "تلتزم الدولة بإنشاء مجمع اللغة العربية ..، وبتطوير نظام وسياسة وكوادر القائم منها وتحريره من القيود الإدارية..."[55] والصواب: "...منهُ، لأن مرجع الضمير: مجمع اللغة، ويؤيده ورود الضمير مذكرا في "وتحريره"، وهو استعمال صحيح.

ومن العبارات التي لا تخلو من الضعف والركاكة قولهم في المادة (19): "يُختار كتاب عربي موحد، لا يرتبط بخصوصية دولة معينة "كتاب مطالعة"، منوع الموضوعات..." فإعطاء عبارة "كتاب مطالعة" حقها من الإعراب لن يخلو من التكلف والإشكال.

ومنها قولهم في البند2 من المادة (32): "الاستثمار قِـي (كذا) اللغة العربية هو أساس الاستثمار في العقلِ البشري، ومهاراتِه، وقدراتِه التي تمكنه من القدرة على رفع مستوى الأداء.."[56] والتعبير الفصيح أن يقال: "... وقدراتِه التي تمكنه من رفع مستوى الأداء.."

ومن التجاوزات اللغوية والصرفية: رسم كلمتي "الكَفَاءة -و- الكَفَاءات" بالياء، هكذا: "الكفاية" و"الكفايات"[57]، علما بأنه قد وردت كلمة "الكفاءة" مرسومة بطريقة صحيحة أيضًا في العديد من المواضع.[58]

---

[55]() ص: 11، السطر الثاني من المادة (7).

[56]() ص: 24.

[57]() ينظر: ص: 3، السطر الثالث من أسفل، وص: 11، السطر الثالث من أسفل، وص: 17، السطر الثامن.

[58]() ينظر مثلا: ص (16) وردت الكلمة فيها ثلاث مرات، وفي ص (19) و(23) مرة واحدة.

ومن الأخطاء الإملائية والمطبعية: (قي)[59] بدلًا من (في)، و(بشك)[60] بدلا من (بشكل)، و"الآتية"[61] بدلا من "الآتِـي"، و"جزءً"[62] بدلا من "جزءًا"، و"وقد المؤتمرات"[63] بدلًا من "عقد المؤتمرات"، و"إلغائها" في جملة "...أو

يتم إقفالُـها أو إلغائُها[64] والصواب: "إلغاؤُها" برسم الهمزة على الواو.

ومن التجاوزات الإملائية وضع التنوين على الألف التي هي ساكنة أصلًا، فكيف يتحمل الساكنُ ساكنا آخر؟ ولا يوجد لهذا التجاوز أي استثناء في عبارات هذا القانون. يقول مثلا في البند5 من المادة (24): "تعريب جميع المؤسسات الإعلامية إدارياً وفنياً، وتقنياً." والصواب -طبعًا- هو وضع التنوين على الحرف الذي يسبق الألف، فيقال: "... إداريًا وفنيًا، وتقنيًا."

هذا، والحق أن وجود هذه التجاوزات متناثرة في وثيقة "القانون الاسترشادي" قد لا يقلل من قيمة محتواها أو يستهين بأهميته؛ غير أن الذي جعلني ألفت كريم انتباه مقام **"المجلس الدولي للغة العربية"** الموقر إليها هو أنها مع قلتها قد تعتبر كثيرةً، وستُعتبر غريبةً حتمًا إذا ما نظرنا إلى الشخصيات البارزة والجهات المهمّة والعديدة التي التَأَمَت لتأليفها، ثم توافرت لمراجعتها وإقرارها واعتمادها، وذلك على قلة صفحاتها التي بلغت بمجموعها (26) صفحة فقط بحسب ترقيم عام، وتصلُ (17) صفحةً فقط بترقيم خاص، إذا استثنينا صفحات الرسائل والخطابات المذيل بها هذا القانون. وكلا نوعَي الترقيم مدوَّنٌ على صفحاته.

---

[59]() ص: 4، السطر 6 من أسفل، وص: 24، السطر 6 من أسفل.

[60]() ص: 11، السطر 2 من المادة (6).

[61]() ص: 20، السطر 3 من أسفل.

[62]() ص: 22، البند5 من المادة (27).

[63]() ص: 23، السطر 5 من أسفل.

[64]() ص: 24، السطر 8.

بينما "وثيقة الشيخ عرفة" تخلو من كل تلكم الملاحظات التي أشرت إليها من قبل، وهذا على كثرة صفحاتها (96 صفحة) وغزارة مادتها وتنوع محتواها. ولقد قرأت هذه الوثيقة كلمةً كلمةً؛ فلم أظفر من التجاوزات إلا ما هو مطبعي، ليس إلا، وأغلبه يتعلق بالهمزات، أو عدم وضع الفواصل ملاصقةً للكلمات التي تسبقُها مباشرةً، فقط، والملاحظات المطبعية هذه، ربما لا تتجاوز أصابع اليدين عدًّا.[65] ولكني، أيها القارئ الكريم، أسِرُّ إليك بسرٍّ سيجعل حتى هذه التجاوزات والملاحظات المعدودات في حكم المعدوم تمامًا، ألا وهو أن النسخة التي بين يديَّ هي أقدم طبعةٍ لهذا الكتاب، التي صدرت عام 1945م بمطبعة الرسالة، فالكتاب مكتوبٌ بالآلة الكاتبة أو نحوها من آلات وأجهزة بدائية، وليس مصفوفًا ببرنامج الحاسب الآلي كالذي نستمتع به في هذا العصر. وبهذا أعاود التأكيد على أن "قانون الشيخ عرفة" قد خلا من كل أنواع التجاوزات مما مسَّ أو شابَ "القانون الاسترشادي" الـمُوقر.

أما أن أجد في "وثيقة عرفة" أخطاء نحوية أو صرفية أو لغوية أو بلاغية أو تعبيرية وأسلوبية، فمعاذ الله! لا بل أعوذ بالله وأستغفره من مجرد التفكير في ذلك.

11- ومن الملاحظات على "القانون الاسترشادي" الموقر ميله إلى الحشو والتزيد، سواء في الكلمات أم في العبارات أم في بعض المواد والبنود والمضامين. وهي ظاهرة لا تتوافق مع روح الفصاحة والبلاغة والدقة والإتقان. وظاهرة الحشو كثيرة في البنود والمضامين، وهي ظاهرة للعيان لمن أنعمَ النظر فيها. أما الأمثلة على تلك الظاهرة من واقع المفردات فمنها ما يأتي:

---

[65]() ومن تلكم التجاوزات المطبعية مثلا: "الأعظام" بدلا من "الإعظام"، ص: 5، و"احلالها: بدلا من "إحلالها"، ص: 9، و"الأجادة" بدلا من "الإجادة"، ص: 22، و"ذاقو" بدلا من "ذاقوا"، ص: 56، و"المدرس الأجنبية" بدلا من "المدارس الأجنبية"، ص: 61، و"زارَ" بدلا من "زادَ"، ص: 70، و"أنظروا" بدلا من "انظروا"، ص: 79، و"انساعي" بدلا من "أنساعي"، ص: 80.

1- إكثار "القانون الاسترشادي" من استعمال كلمات "تَمَّ" و"يَتِمُّ" و"تتمُّ"، انظر مثلا ص: 12 (تكررت ثلاث مرات)، وص: 16، و17، و20، و21، و22 (تكررت أربع مرات) و23، و25، و26. وهو استعمال لا يخلو من مسحة اللهجة العامية والدارجة.

2- ومنها جمعهم بين كلمتي "باقي" و"الأخرى" في جملة واحدة، كقولهم مثلا: "تعمل الدولة بالتعاون مع باقي الدول العربية الأخرى..."[66] والتعبير الفصيح أن يقال: "تعمل الدولة بالتعاون مع باقي الدول العربية..." أو "تعمل الدولة بالتعاون مع الدول العربية الأخرى..."

12- ومن الملاحظات البلاغية على بعض عبارات القانون وأساليبه ما يأتي:

1-تعريفُه بـــ"ألف لام" مَا لا يحتاج إلى تعريف، وذلك كقولهم: "....تقديم تقارير سنوية في جميع المراحل التعليمية...تحدد قدراتهم، وتشخص الصعوبات...، وتُوضعُ الحلول المناسبة لـها." والصواب تنكير كلمتي "الحلول المناسبة" جريا على الأصل، وعدم وجود سبب بلاغي لتعريفهما بالألف واللام، بل إن التنكير سيفيد في هذا السياق أغراضًا بلاغية جميلة، مثل التكثير والتفخيم ونحوهما.

2-كما يوجد في العبارة السابقة ملمح آخر لا يستحسنه السياق، ألا وهو إيراد فعل "توضَع" بصيغة ما لم يُسَمَّ فاعله، وكان الأولى إيراده مبنيا للمعلوم: "وَتَضَعُ"؛ ليتناغم مع الفعلين السابقين عليه، وهما: "تُحدِّدُ" و"تُشَخِّص". واعتبار هذا الصنيع من قبيل "الالتفات" لا يخلو في نظري من الصنعة والتكلف.

3-ومنها: عطف الأفعال على المصادر. وله أمثلة عديدة في القانون، منها قولهم في البند 14 من المادة (13): (استخدام علامات الضبط "التشكيل" في الكتب المدرسية...، ويُشجع استخدامها في مختلف الكتب العلمية ..." حيث عطفوا الفعل المضارع: "يشجع" على المصدر: "استخدام". وهو

---

[66]() ص: 12، السطر الأول من المادة (10).

خلاف الأولى في اللغة العربية؛ إذ الأصل والأولى فيها عطف الاسم على الاسم والفعلِ على الفعلِ، فكان ينبغي استخدام المصدر "تَشجِيع" بدلا من فعله، وذلك مراعاة للدقة في العبارة وتوخيا للإحكام فيها.

ومنها العكس، أي عطف الاسم على الفعل، وذلك كما ما ورد في البند 8 من المادة (15): "تُطوَّرُ أقسامُ اللغة العربية...، وَوَضْع معاييرَ علميةٍ لضمان جودة ونوعية مخرجاتها..."[67] والأفصح أن يقال: "وتُوضَعُ".

4-ومن التجاوزات المنهجية في "القانون الاسترشادي" طريقة تنسيقه للفقرات؛ حيث لم يترك في بداية السطر الأول من كل فقرةٍ مسافةً بقدر خمسة حروفٍ. ولا يوجد لهذا التجاوز أي استثناء في كامل المنشور على الإطلاق.

5-ومن الملاحظات المعنوية عليه أن بعض ما يقوله هذا "القانون" سوف يؤدي حتمًا إلى تداخل أو تعارض بين مهام العديد من الجهات والوزارات ومسؤولياتها، خاصة وزاة التعليم والمجامع اللغوية، انظر المادة (7) مثلا. وكذلك، حين اقترح القانون في المادة (11) إنشاء "الهيئة الوطنية للتعريب والترجمة" تجاهل ذكرَ "المَجامع اللغوية" وما قد تؤديه من دور فعال في هذا الخصوص.

وفي رأيي المتواضع، يمكن بل ينبغي أن يقوم "مجمع اللغة العربية الوطني" بالمهام التي أشار إليها القانون ضمن المادة (11) الخاصة بإنشاء "الهيئة الوطنية للتعريب والترجمة"، أو على الأقل تكون هذه الهيئة تابعة لمجمع اللغة الوطني.

بينما هو -أي القانون الاسترشادي- في البند 4 من المادة (15-التعلم العالي والبحث العلمي)، يطلب إلى "جميع الأقسام والتخصصات في الكليات والجامعات بالتنسيق فيما بينها *(وليس بالتنسيق مع هيئة التعريب والترجمة أو المجمع اللغوي الوطني أو غيرهما)* لتحديد أهم وأحدث الكتب

[67]() ص: 16.

والمقررات في تخصصاتها، وترجمتها من قبل الأساتذة، واعتمادها من لجان علمية مختصة في كل تخصص."[68] ولا يسند أمر الترجمة إلى "الهيئة الوطنية للتعريب والترجمة" أو "المَجمع اللغوي" مثلا.

ومن العجيب أن ينيط القانونُ مهامَ عظيمةً وجسيمةً (مثل التي ذكرَت في البنود 2، 3، 4، من المادة السابقة)، إلى "هيئة التعريب والترجمة." فيطلب مثلا البند الثاني إلى الهيئة: تقييم وضع اللغة العربية في جميع المؤسسات الحكومية والأهلية...، ويطلب منها في الثالث (وهو، لعمري، أدهَى وأمرّ): منح التصاريح والموافقات للجامعات والمعاهد والمراكز المعنية باللغة العربية. ويفوض إليها في البند الثالث مهمة "وضع المعايير للجهات الحكومية والأهلية لضمان تنفيذ خطط التعريب والترجمة."

كذلك من المفارقات الغريبة في القانون أنه يطلب أو يسند إلى "التعليم العالي والبحث العلمي" من المهام والمسؤوليات ما يُتوقع أو ينبغي أو يجب أن يضطلع به "مجمع اللغة العربية الوطني"، أو "الهيئة الوطنية للتعريب والترجمة". فيقول مثلا في المادة (20) وهو يسرد مسؤوليات التعليم العالي والبحث العلمي:[69]

4- دراسة التحديات التي توجه اللغة العربية وتقديم الحلول ...الخ

5- وضع المعاجم والقواميس العلمية والصناعية والتقنية المتخصصة لدعم التعريب..الخ

6- توظيف اللغة العربية في جميع التطبيقات التقنية والعلمية والصناعية..الخ

13- ركز **"القانون الاسترشادي" على ضرورة عقد مؤتمرات دورية، وإنشاء معاهد ومؤسسات ومراكز ومجامع وهيئات متعددة** في جميع الدول العربية كثيرًا؛ لكي تهتم باللغة العربية وتعمل

---

[68]() ص: 16.

[69]() ص: 18.

لرفعة شأنها وتنشط لتحقيق الأهداف التي صبا إليها هذا القانون. وأرى أن الكثير من تلكم المراكز والهيئات -إن أُسست- سيكون عبئا إضافيا على الدول والحكومات، ولن تصلح من الواقع إلا النزر اليسير ما لم ترتسم المؤسسات التعليمية والتربوية خطى أفكار الشيخ عرفة وتطبق منهجيته التي طالب بها، وهو لَم يطالب بإنشاء كل تلكم المعاهد والهيئات الكثيرة وعقد المؤتمرات والندوات، وإنما طالب فقط بإصلاح طريقة تعليم اللغة العربية داخل المعاهد والمدارس والمؤسسات القائمة بالفعل في جميع الدول العربية؛ لكونها هي مفتاح حل هذه المشكلة.

14- **القانون ركز على التعريب والترجمة كثيرا، وخصص له الفصلين: الثالث والخامس، اللذين تضمنا سبعة بنود.** بينما كتاب الشيخ عرفة لَم يتناول هذا الجانب أصلا، لكنه أشار في المبحث السادس: (هل العربية للعرب بالطبيعة؟ سر إخفاق مدارسنا في تعليم اللغات الأجنبية)؛ إلى أن طلابنا يتخرَّجون ضعافا حتى في اللغات الأجنبية، وذلك بسبب خطأ في طريقة تعليم اللغة العربية، حيث طبقوا الطريقة ذاتها على تعليم لغات أخرى غير العربية أيضًا، ففشلوا في إتقانها كما فشلوا في إتقان لغتهم العربية من قبل، وكانت النتيجة أن حل محل الطلاب العرب في الوظائف اللغوية طلابٌ وأشخاص أجانب. أيضًا لم يركز الشيخ على هذا الجانب؛ لأنه خارج عن الموضوع الأساسي لكتابه، ثم إن مسألة التعريب والترجمة مبنية أصلا على إتقان مهارات اللغة العربية، فإن صلح أمر المهارات صلح شأن التعريب والترجمة أيضًا، وإلا فلا.

15- **تنفرد وثيقة "القانون الاسترشادي" بالاهتمام والتركيز والتأكيد الكبير على الرغبة** في نشر "العربية الفصحى" على نطاق أوسع؛ ليشمل الناطقين بغيرها أيضًا. وهو -تعليم العربية لغير العرب- أمرٌ لَم يصرح به الشيخ محمد عرفة، لكنه موجودٌ بالتأكيد في كتابه ضمنًا؛ لأن إصلاح تعليم العربية لأهلها وأصحابها يعني بالضرورة إصلاحه لغير الناطقين بها أيضًا.

16- **القانون لا يخلو أحيانًا من الأساليب الدبلوماسية،** بينما كتاب الشيخ عرفة قد خلا من كل ذلك، وهو من أوضح وأبين وأفصح وأبلغ وأجمل وأروع ما يمكن كتابته في موضوع إصلاح تعليم اللغة العربية.

17- **يظهر من الخطابات التي تزين بها القانون أن واضعيه يعلقون به آمالا كبيرة،** بل يكادون يعتبرونه عصا سحرية لإصلاح شأن اللغة العربية، فيدعون الدول والحكومات العربية إلى تبنيه وتوجيه كافة مؤسساتها ذات العلاقة للاطلاع والاستفادة من مواده في معالجة وضع اللغة العربية في إداراتها المحتلفة لتعزيز تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وضمان إيجاد المواطن الصالح وإعادة إنتاج المجتمع والمحافظة على الأمن والاستقرار والاستقلال والسيادة الوطنية، ودعم الالتضامن والتكامل والتعاون العربي وغير ذلك.

والحق أني حين أقارن بين "القانون" الموقر وبين هذه الآمال والتوقعات والطموحات الكبيرة أتذكر المثل العربي المعروف "وضع الحمل على غير مطية"، وأتساءل هل سأل القانون نفسَه يوما: ماذا قدم من إنجازات أو حقق من الأهداف المذكورة أعلاه خلال عمره الذي قد جاوز 13 عامًا؟

18- **ومن المفارقات الغريبة بين الوثيقتين ما يقوله القانون الاسترشادي الموقر في المادة (12) من أنه:** "تتحمل الأسرة المسؤولية القانونية والشرعية تجاه الدولة والمجتمع لتعليم الأبناء والبنات اللغة العربية الفصحى وتحبيبها إليهم وتصحيح النطق للحروف العربية السليمة بدلا من العامية من الصغر ويتوجب عليها تنمية قدراتهم ومعارفهم ومهاراتهم اللغوية لتأهيلهم اجتماعيا وتعليميا وثقافيا ووطنيا للاندماج في المجتمع والمشاركة بفاعلية في المؤسسات الوطنية الحكومية والأهلية التي يعملون فيها أو يتعاملون معها."[70]

[70]() ص: 14.

ليت شعري! ماذا بقي للمدارس والمؤسسات التعليمية -بدءا من الحضانة والروضة والابتدائية وما يليها من مراحل- من واجبات ومسؤوليات تعليمية وتربوية إذا كانت الأسرة هي المسؤولة عن كل ذلك؟ إنه حقا تكليف ما لا يطاق ولا يُعقل!

ويطلب في البندين (11-13) من المادة (13) من السلطة المختصة باللغة العربية بالتنسيق مع الجهات المعنية: "تنظيم دورات وورش في جميع مؤسسات التربية والتعليم لتعليم اللغة العربية الفصحى، وأن تساهم المدارس في تقديم دورات للمجتمع في تعلم اللغة العربية الفصحى."[71]

ولا يخفى ما في هذا المطلوب من تناقض عجيب، حيث يطلب في البند (11)[72] أن تعمل السلطات المختصة على تنظيم ورش بداخل المؤسسات التعليمية. السؤال: من الذي سينظم تلك الورش ومن الذين سوف يدرِّسون فيها؟ هل هم نفس المدرسين الذي يعملون في المؤسسات التعليمية ممن لا تكاد ألسنتهم تنطلق بالفصحى، أم هم من عالَم آخر؟

ويطلب في البند (13)[73] إلى المدارس بالمساهمة بتقديم دورات للمجتمع لتعليم العربية الفصحى. كيف يتأتى ذلك وفاقد الشيء لا يعطيه؟ إذا كان واقع المدارس والمؤسسات التعليمية حيال الفصحى ما نعلم به جيدًا فكيف نتوقع منها تعليم المجتمع اللغةَ الفصحى؟ ثم ماذا سيستفيد المجتمع من دورات معدودات، ومن تعلم أمور لن يخرج أغلبُها عن نطاق القواعد الإعرابية وما شابَـهَهَا؟

---

[71]() ص: 15.

[72]() ص: 15.

[73]() ص: 15.

ويطلب في البند 3 من المادة (14)[74] "حظر مواد السخرية والاستهزاء باللغة العربية ومعلميها في الأعمال الدرامية والفنية والبرامج الإعلامية."

إنه لأمر مؤلِم ومؤسفٌ حقا! أن يصل الأمر بلغة شريفة عظيمة دقيقة بديعة ومعجزة مثل اللغة العربية إلى هذا الوضع المزري! لكن السؤال: من المسؤول عن هذا الوضع الذي جعل بعض النفوس الضعيفة تستهزئ بلغتها القومية والدينية والحضارية؟ أجل، إنها القواعد النحوية والصرفية التي حسبوها هي اللغة العربية، فطفقوا يعلمونها للكل، عربا وعجما، براعم وأطفالا وشبابا وكهولا وشيوخا. إنه تفكير عجيب وغريب! لم تُبتَلَ به أية لغة، ولا أية أُمةٍ، في هذا العالَم! والعلة منوط بسببه.

ومن المفارقات العجيبة أيضًا أن يقترح "القانون الاسترشادي" في البند4 التالي[75] "إخضاع جميع معلمي اللغة العربية ومعلماتها لاختبارات وطنية فيها، ورفع تقارير عنهم تتداولها المؤسسات التعليمية وأولياء الأمور."

وإن هذا المقترح يثير تساؤلات عديدة، منها:

- أليس ذلك ينال من مقام المعلمين ويقلل من شأنهم ويكشف من خصوصياتهم؟
- كم من اختبار في اللغة العربية قد حضروه وجاوزوه من قبل؟
- أَلَم يُجرَ لهم اختبار القبول في المؤسسات التعليمية حينما تقدموا للتوظيف، فقُبلوا؟
- وفيمَ سوف يُختبرونهم؟ وما هي معايير تقييمهم؟ آلقواعد اللغوية والقضايا الإعرابية، كما جرت به العادات والأعراف؟ أم اللغة ذاتها التي أشار إليها الإمام السيوطي، الأمر الذي لا يكاد يلتفت إليه أحد؟

---

[74]() ص: 15.

[75]() ص: 15.

- ومن ذا، يا ترى، سوف يختبر هؤلاء الـمُعلِّمين والـمُعلِّمات وفي جميع المراحل التعليمية، إلا إذا كان هناك كائن سيهبط إلينا من الفضاء؟ وماذا سيستفيد أو يفيد أولياء الأمور من تلكم التقارير الخاصة بالمعلمين والمعلمات؟
- وإذا كانت هناك مصلحة في ذلك فينبغي عدم قصر الأمر على اللغة العربية فقط بل يجب تعميمه على معلمي جميع التخصصات ومعلماتها.
- وأخيرا، هل سيخلو ويسلَم هذا الـمُقترح من إشكالات ومساءلات قانونية؟

ويقول في البند الأول من المادة (15)[76] أنه "يخضع جميع المتقدمين للدراسة في الجامعات والكليات الجامعية ...لاختبار الكفاءة في اللغة العربية."

هذا أمر حسن ومطلوب، ولكني من خلال تجربتي الممتدة إلى 12 سنة الماضية أستطيع القول بأن من أراد أن تخلو الجامعات والكليات من الطلاب وتنوح فيها الرياح وتعشعش فيها الطيور فليطبق هذا الشرط.

إن معالجة هذه المشكلة ينبغي أن تبدأ من مؤسسات التعليم قبل الجامعي وبكل عزم وحزم وإرادة حديدية.

وفي البند1 من المادة (19)[77] يريد القانون الموقر أن يلزم المدارس والمؤسسات التعليمية الأجنبية باعتبار مادة اللغة العربية من المواد الأساسية المعتبرة في النجاح والرسوب...الخ

حسنًا، ماذا لو عاملتنا تلك المؤسسات الأجنبية – التي يصعب عدها وإحصاءُ لغاتها- بالـمِثل؟ وهي بالتأكيد سوف تطالبنا بالمخرجات التعليمية لهذه المادة الشريفة أيضًا، وهل هي من المساقات التي لن يستغني عنها الطالب الأجنبي -وغير المسلم خاصة- في مسيرته التعليمية والوظيفة المستقبلية، أم هي مما يلزم لمواصلة دراساته العليا مثلا؟

---

[76]() ص: 16.

[77]() ص: 17.

أرى في هذا الخصوص أن نتريث، ويتحقق هذا الأمر على مراحل، وبتخطيط دقيق، بعيد عن العواطف، وبعد إصلاح بيتنا من الداخل أولًا.

ومن المطالبات غير المقبولة ولا المنطقية ما أوردوه في البندَين الخامس والثامن من المادة (21)[78]، فيما يتعلق باللغات الدارجة واللهجات العامية، فالبند الأول يفرض "استخدام اللغة الفصحى في الاجتماعات واللقاءات والحوارات والفعاليات التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والأهلية." والبند الثاني: "يمنع استخدام اللهجات العامية واللغات الأجنبية في جميع الأعمال والتعاملات في المؤسسات الحكومية والأهلية والشركات والأماكن العامة."

والحق أنها مطالباتٌ غير عادلة، ليس فقط أنها تخالف الواقع التاريخي للغات، بل إنها لا تكاد تنسجم مع الفطرة وطبائع الأمم أيضًا. إن اللهجات العربية حقيقةٌ مثل الشمس ساطعة؛ لَم ولن يمكن القضاءُ عليها، وليس من المصلحة في شيء أصلا إماتَتُها؛ إذا ما تحقق تفاهُمٌ جميلٌ وتعايشٌ سلميٌّ معها. بل الحق والعدل أن نعطي لكل ذي حق حقه، ونعرف له قدره، ونقدر له مواقيت الاحتياج إليه.

إن مما لا شك فيه أن اللغة العربية مستوياتٌ في النطق والتعامل، و"العربية الـمُعرَبَة" مستوى فخامةٍ وتَرَفٍ، وهو مستوى يخص الخاصة من أهل العلم والفقه والفكر والفتيا، ويهُمُّ أصحابَ الشعر والأدب، ورجالات التعليم والتدريس والتأليف والتصنيف، وأرباب الخطابة والإنشاء ومن شايعهم ورَنا شأوَهم. ومن زادَ على المستوى الذي أتى به القرآنُ الكريم دخل في دائرة "الـمُتشَدقين" و"الـمُتكلفين" الذين لا يحبُّهم الله ولا رسولُه.

إذن، لا تنسَ، أيها القانون العزيز، أن تطلب من الناس "ما يُستطاع لو كنت تريد أن تُطاع."

---

[78]() ص: 19.

أيضًا، إني سائلُك سؤالًا للعلم فقط، تُسِـرُّه إلـيَّ على أن يبقى في صدري: هل أنت، بربِّك، مُـخبِري، بأي "لُـغَــةٍ" أو "لَـهجةٍ" كانَ القومُ الذينَ وضعُوك يتحدثون، حينما كانوا يَتناقشون ويَتَحاوَرُون ويَتَداوَلُون أمرَك فيما بينهم؟؟؟

أخشى أنك، أيها القانون الـمُحترم، قد وضعتَهم هم وجُلَّ الشعوب العربية في دائرة "الإجرام"!!! أَفَلَم يقولوا -مُـؤلِّـفُـوك- في البند8، من الـمَادة (36) الخاصة بـ"الـجَزاءات والعقوبات"؛ بأن الأفعال التالية أو الـمُساهمة فيها تعتبر جرِيمةً واقعةً على اللغة العربية تستوجب العقوبة من الدولة...، والتي منها: "استخدام اللهجات العامية أو اللغات الأجنبية أو أية لغة غير العربية الفصحى في الأعمال والتعاملات في المؤسسات الحكومية والأهلية والشركات والأماكن العامة."؟[79]

الـمَطلبُ الثالثُ: أيّ "القانونين" أيسرُ للتنفيذ والتطبيق؟

لقد أفضت في بيان المقاربات والمفرقات بين القانونين العزيزين والوثيقتين الغاليتين: "وثيقة عرفة" و"وثيقة المجلس الدولى للغة العربية"، فتبين لي أن الأولى أقرب إلى الواقع وأسهل للتطبيق والتنفيذ، وأدعى وأضمن إلى تغير الواقع غير الواقع وتبدل الحال إلى غير الحال. بل إن تطبيقه واجب، ولَم أجد فيه ما يستدعي "تحفظا" أو "إشكالًا"، بل كل ما فيه رشد وهدى، وعلم وعقل ومعرفة، وفكر وتدبر وتأمل، ومحبة ونصح وإخلاص. كما قد لَـملَمَ مظانّ الخير والصواب من كل صوب، وحشرَ مراقي التقدم ووسائل السلامة والنجاة من كل جانب. إني أرى أنه قد تأخر تطبيق ما فيه كثيرا، أزيد من ثمانية عقود، وما كان ينبغي ذلك!

[79]() ص: 19.

أما وثيقة "القانون الاسترشادي" فلها موعد واستحقاق، لكن ليس ميعاده اليوم، في أثناء استمرار هذا الواقع المرير الذي قد اتسع خرقه، ولا من راقع أو مصلح له إلا مثل "قانون عرفة". وكل إصلاح من خارج إطار "وثيقة عرفة" فهو خداج، خداج، خداج!

۞۞۞

المَبحَثُ الرابعُ

تصنيف علوم اللغة العربية ومواقيتُ حَجِّها الصحيحة

وفيه خمسة مطالب:

يقسم العلماء علوم اللغة العربية إلى اثني عشر علما. ولكن الحق أن هذه العلوم لا تختص بالعربية بل توجد في سائر لغات الأمم المتحضرة. ولن نبالغ إذا قلنا أن الغاية من كل هذه العلوم هي الوصول إلى التعبير الجميل والبديع المُؤثر، أي بلوغ المستوى الأدبي، الذي هو جمع الجيد من كلام العرب: المنظوم والمنثور. قال ابن خلدون: "فيجمعون لذلك من كلام العرب ما عساه تحصل به الملكة، من شعر عالي الطبقة، وسجع متساو في الإجادة. ومسائل من اللغة والنحو مبثوثة أثناء ذلك متفرقة يستقري منها الناظر في الغالب معظم قوانين العربية، مع ذكر بعض من أيام العرب يفهم به ما يقع في أشعارهم منها، وكذلك ذكر المهم من الأنساب

الشهيرة والأخبار العامة، والمقصود بذلك كله أن لا يخفى على الناظر فيه شيء من كلام العرب وأساليبهم ومناحي بلاغتهم إذا تصفحه، لأنه لا تحصل الملكة من حفظه إلا بعد فهمه، فيحتاج إلى تقديم جميع ما يتوقف عليه فهمه".[80]

وإن تقسيم العلوم اللغوية إلى هذا العدد يبدو معقولا ومنطقيا، وذلك لأن **البحث في الأصول** إما أنه مرتبط **بـ"المُفرَدَات"** من حيثُ جواهرُها وموادُها، فهو **علم اللغة**، أو من حيثُ صورُها وهيئاتها، **فذاك علم الصرف**، أو من حيث انتسابُ بعضِها إلى بعضٍ بالأصلية والفرعية **فعلم الاشتقاق**.

أو أنه مرتبط **بالمركبات إطلاقًا**، فإن كان باعتبار هيئاتها وتأديتها لمعانيها الأصلية فذاك **علم النحو**، وإن كان باعتبار إفادتها لِمعانٍ زائدة على أصل المعنى فهو **علم المَعاني**، أو باعتبار كيفية تلك الفائدة في مراتب الوضوح فذلك **علم البيان**.

أو أنه مرتبط **بالمركبات الموزونة**، فإن كان من حيث وزنها فهو **علم العروض**، وإن كان من حيث أواخرُ أبياتها فذلك هو **علم القافية**.

وأما البحث في الفروع فإما أنه يتعلق بنقوش الكتابة فهو **علم الخط**، أو يختص بالمنظوم فعلم **عروض الشعراء**، أو بالمنثور **فعلم إنشاء النثر** من الرسائل والخطب، أو لا يختص بشيء منهما **فعلم المُحَاضَرات** ومنه التواريخ؛ وأما **البديع** فقد جعلوه ذيلا لعلمي البلاغة لا قسما برأسه.[81]

---

[80]() ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة (العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر). ضبط وحقّق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1401هـ/1981م، ص: 1/553.

[81]() موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي النهانوي، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، ط/1، 1996م، ص1/17.

وفيما يأتي موجزُ بيانٍ للمرحلة العمرية والتعليمية التي يناسبها كل علم من العلوم السابقة مقسمًا على خمسة مطالب:

المَطلبُ الأولُ: العلومُ اللغوية (النحو والصرف والمعاجم والأصوات.)

علم النحو يهتم اليوم بإعراب أواخر الكلمات وضبطها؛ فصارت وظيفته محدودة جدا، علما بأن معرفة القواعد الإعرابية شرف وفضيلة للجميع، غير أن تعلمها لا يُشترط لفهم كلام العرب بدليل التاريخ والواقع، والأصل أن المُجتهدين والعلماء والفقهاء والمفسرين والمحدثين أو الشعراء والأدباء والخطباء ومن في حكمهم هم أكثر مَن تهمُّهم القضايا الإعرابية؛ لأجل التفقه في النصوص، وهي في حق غيرهم نافلة. وبهذا نعلم أن محاولات تعليم اللغة العربية للناشئة عبر القواعد كانت فاشلة وعقيمة ومن غير هدفٍ وضرورة. لذلك أرى أنه يجب حفظ الطلاب وصيانتهم من ريح القواعد اللغوية إلى المرحلة المتوسطة، وفي المرحلة الثانوية يُستحسن تعريفهم بأبرز مصطلحات القواعد النحوية والصرفية والبلاغية والعروضية فقط. علما بأن العربي لا يحتاج في **علم الصرف** إلا إلى مسائل معدودات فقط؛ لكون المباني والصيغ مركوزة في طبعه بالفطرة والسليقة أصلا.

أما **المعاجم** بحسب المصطلح المعروف فينبغي تعلميه أهم قواعدها ومدارسها ومعاجمها في المرحلة المتوسطة، وهو مساق خفيف يكفي حصة واحدة في الأسبوع لتغطية أبرز مباحثها. والطالب سيحتاجها لأن التدريس سيكون مركوزا على دراسة النصوص اللغوية والأدبية وتحليلها لغويا ومعجميا ودلاليا، ومعرفة المعاني الأصلية للمفردات العربية. وأرى أن يكون هذا الأمر الأخير جزءا أساسيا في الاختبارات.

أما **الأصوات** (ومنها اللهجات) فلا يحتاجها إلا المتخصصون، وينبغي تأجيلها إلى المرحلة الجامعية.

أما **الأصوات** مرادا بها مخارج الحروف وصحيح النطق بها فهي قريبة من علم التجويد ويجب تعليمها في المراحل المبكرة من الروضة والابتدائية.

المَطلبُ الثَّـانِـي: علومُ البلاغة: (المَعَاني والبيان والبديع.)

هذه العلوم ليس لها تعلق أو ارتباط في تكوين الحصيلة اللغوية أو تعزيز الملكة التعبيرية لدى الطالب، وخاصة العربي، ولا هي مما يثري مخزونه المعجمي أو يطلق مواهبه الكلامية أو يفتت أو يحلُّ العُقد اللسانية عنه. نعم هناك مصطلحات بلاغية تدور على الألسنة لكن الطالب يستطيع أن يتعلمها من بيئته التعليمية وبخاصة من خلال ما سيسمعه من أساتذته في أثناء تحليل النصوص الأدبية وتذوقها. وبالتالي يتم تأجيل تدريس هذه العلوم إلى المرحلة الجامعية.

المَطلبُ الثالثُ: علومُ الشعر: (العروض والقافية وقرض الشعر):

إن تعلم العروض والقافية وإتقان مصطلحاتها لم ولن يخلق من الطالب شاعرا، ومن لديه موهبة شعرية فسيقرض الشعر وإن لم يتعلم هذه القواعد. والواقع المشاهد أن الطالب في المراحل التأسيسية لا يقرض شعرا، وإذا كان هناك استثناء في هذا الحكم فلا ينبغي أن نتصور جميع الطلاب شعراء؛ فنجبرهم على تعلم المصطلحات الشعرية والعروضية.

ولكن لا بأس في أن بتم تأسيس وإيجاد "جمعيات تعليمية" مختلفة، لكي تعزز وتدعم مواهب الطلاب وتصقل قدراتهم وتنمي مهاراتهم وطاقاتهم خارج أوقات الحصص والـمُحاضرات. مثل: جمعية النحو والصرف، وجمعية البلاغة والبيان، وجمعية العروض والقافية، وهلم جرا، تكون وظيفتها إرشاد الطلاب الراغبين في إتقان فن معين ولَـملَمة مسائلها من كل جانب. وبالتالي فلا حاجة إلى تدريس هذه العلوم في المراحل قبل الجامعية.

المَطلبُ الرابعُ: علومُ النقد الأدبِـي:

بما أن التركيز في كافة المراحل التعليمية بدءا من الابتدائية وانتهاء بالدراسات العليا سينصبّ على دراسة النصوص اللغوية وتحليل وتذوق الشذرات الأدبية فسيحسن كثيرا تدريس مقتطفات من مسائل هذا الفن ابتداءً

من المرحلة المتوسطة، ويركز عليها في الثانوية وتُفصل كل التفصيل في المرحلة الجامعية؛ ذلك لأن الطالب حين سيعيش مع النصوص الأدبية المتنوعة سيشعر تلقائيا بحاجة إلى المفاضلة بين نص وآخر، وهو سوف يفعلها من تلقاء نفسه شاء أم لم يشأ. كما أني أرى أن يكون المفاضلة بين النصوص والقصائد الشعرية جزءا أساسيا في التقييم والاختبارات.

المَطلبُ الخامسُ: علومُ الإنشاء (الحروف الهجائية والخط والإملاء، والإنشاء وعلامات الترقيم):

يتم التركيز على **تعليم الحروف الهجائية** وتصحيح النطق بها، وكذلك تعليم الطريقة الصحيحة **لرسم الحروف العربية** -من غير ذكر قواعد وضوابط أو طلب حفظها من الطلاب- بدءا من المراحل الأولى إلى أن يتم استكمالها بالتدريج مع نهاية المرحلة المتوسطة على الأكثر.

وعند تعليم **صفّ وتركيب الحروف** بعضها ببعض يجب توجيه التلاميذ إلى الطريقة الموحدة والصحيحة في ذلك؛ حيث إن المشاهد في طريقة رسم بعض الطلاب للحروف الهجائية نوع من الفوضى وعدم الانضباط بمنهجية معينة فيها.

أما فيما يتعلق **بتعليم الخط** فيستَحسَن التركيز في المرحلة الأولى على **خط النسخ**، حتى إذا أتقن التلميذ مهاراته، انتُقِل به إلى نوعٍ آخر من الخطوط العربية، وليكن ذلك **"خط الرقعة"**؛ وذلك لتميزه بخصائص جمالية وقيم كتابية عديدة لا توجد في غيره من الخطوط، مثل سرعة الكتابة في حسن مَظهر، وبعده يُنتَقل به إلى نوع ثالث ورابع منها، مثل **الثلث والديواني**، وكفى.

وكذلك الأمر بالنسبة **لعلامات الترقيم**، التي لها وشائج قربى **بعلم التجويد** الذي يعلم علامات الوقف والابتداء وغيرها، على أنه يمكن تعليمها بتوزيعها على سنوات مختلفة من المتوسطة بدون الخوض في التفاصيل غير الضرورية. حيث إن الطالب سوف يدرسها بالتفصيل في مساق **منهج البحث العلمي** في الجامعة.

أما **الإملاء** كقواعد فيؤجل إلى نهاية المرحلة المتوسطة أو أوائل الثانوية؛ لأن الطالب يكون قد أتقن جل قواعد الإملاء من خلال مزاولة النصوص قراءةً وكتابةً وتحليلًا وإطالةَ نظرٍ فيها، فليس به حاجة أن يتعلمها نظريا؛ لكي لا يتشتت انتباهه أو يتفرق تركيزه. والقواعد التي تهم الطالب أو الكاتب العربي، أو التي تشكل عليهما هي أصلا معدودة، وما سواها فأمرها هين.

أما **<u>الإنشاء والتعبير</u>** بنوعيه الشفوي والكتابي فينبغي البدء والتدرج بهما من المرحلة المتوسطة ويُركز عليهما في الثانوية، ويكلَّف الطلاب في المرحلة الجامعية بأن يبدعوا ويبتكروا فيهما.

۞۞۞

الـخَاتِـمَة

وفيها أبرز نتائجُ البحث وتوصياتِه

الخلاصةُ والتوصياتُ:

إن الطالب العربي لا يخطئ في تكوين التراكيب أو خلق الصيغ الصرفية أو استعمال الأساليب البلاغية؛ حيث إنه يستعمل أغلبَها منذ الصغر وإن لم يعرفها بمصطلحاتها كشأن الأوائل من العرب، ويمتلك سليقة وملكة لغوية، وما لديه من ضعف فطريقة إصلاحه هي الإكثار من قرءاة النصوص وحفظِها والتمثلِّ بها، والتعاملِ معها بما يشبه "الانغماس اللغوي"؛ حتى يتمكَّن من استعادة السليقة العربية كاملةً، بمعزل عن هذه التقسيمات والتفصيلات والتفريعات التي يذكرها النحاة وغيرهم.

والحق أن الألم ليعتصر القلب ويكاد يقطع نياطه حين أشاهد على الشبكة العنكبوتية جهودًا جبارة وعجيبةً ومحاولاتٍ حثيثة وغريبةً ورهيبةً في التفنن في تشجير وتفريع وتخطيط المسائل النحوية وجدولتها واختلاق حكايات على غرار كتاب «كَلِيلَة ودِمنَة» ابتغاءَ تقريب المفاهيم النحوية إلى تلاميذ وطلاب المراحل

الإعدادية والتأسيسية وما قبلهما وما بعدهما كذلك! بَيدَ أنّ ذوقهم -مع كل تلك الـمُحاولات الـمُستَميتة- يأبَى ويَرفُضُ أن يتقبل ذلك. وما أشبه حالهم في القاعة الدراسية وأمام تلكم الجداول والجذوع والفروع والأغصان والأوراق والأزهار والمربعات والمستطيلات والدوائر والسهام...الخ بحال الشاعر الذي ركبَ وَرِفَـــاقَـــه السفينةَ ذاتَ يوم، فأرعبهم منظرُ البحر، فقال مصورا حاله وحال رفاقه:

وَنَـحنُ عَلى جَوَانِبِهَا قُعُودٌ * نَغُضُّ الطَّرفَ كَالإِبِلِ القِمَاحِ[82]

---

[82]() القِماح: هي الإبل التي تَعَافُ شُربَ المَاء فترفع رؤوسَها مُغمضَةً عيونـها. والبيت في ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1415هـ 1994م، ص: 47.

فهرس المراجع والمصادر

- الأزهر في ألف عام، محمد عبد المنعم خفاجى - علي علي صبح، 1412هـ.
- الأعلام للإمام الزركلي، دار الكتب العلمية ، بيروت.
- "الاقتراح فى علم أصول النحو"، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق أحمد بن محمد بن قاسم، ط/1، القاهرة.
- جمهرة أعلام الأزهر الشريف في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجريين، أسامة السيد محمود الأزهري، تصدير مصطفى الفقي، 1440ه - 2019م.
- الدين والحياة والأزهر، مقال للشيخ محمد عرفة ترجم فيه لنفسه بجريدة "المصري، يونيو 1952 م،
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/1، 1415هـ 1994م.
- صحيفة الإمارات اليوم، دبي، بتاريخ22 مايو 2025، معد الخبر: محمد إبراهيم.

- اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، عبدالقادر الفاسي الفهري، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، د.ط.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل الميداني، طبعة دار المعرفة، بيروت.
- محمد عرفة (1306 - 1392 ه/ 1890-1973 م) ، مقال للدكتور محمد عبد المنعم خفاجي بمجلة دعوة الحق، العدد (8)، السنة 16، شوال 1394 ه/ نوفمبر 1974 م.
- مشكلة اللغة العربية ..لماذا أخفقنا في تعليمها، وكيف نعلمها؟ للشيخ محمد عرفة، -طبعة مطبعة الرسالة.
- الـمُقدِّمة، (العِبَر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر)، ابن خلدون، (عبد الرحمن بن محمد) ضبط وحقّق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1401هـ/1981م، ص: 1/553.
- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي النهانوي، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، ط/1، 1996م.
- نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر، وبذيله : عقد الجوهر في علماء الربع الأول من القرن الخامس عشر

المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.د/1، 2006م.
- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، (في الرد على الأستاذ إبراهيم مصطفى) للشيخ محمد عرفة، مطبعة السعادة – القاهرة، الطبعة الأولى، 1937.
- النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، د. محمد رجب البيومي، دار القلم، دمشق.
- الرابط: https://azhar.eg/ArticleDetails/ArtMID/10108/ArticleID/90062

- الرابط: https://faseeh.org/scientist/2.

۞۞۞

فهرسُ المَوضُوعات

مقدمة: عنوان البحث وتعريف بالموضوع أو القضية المراد مناقشتها وبحثها:

..... 2

- خطة البحث: ....

4-3

- أهداف البحث: ....

4

- الأسئلة التي يجيب عنها البحث: .....

..... 4

- منهج البحث: ....

4

- أدوات البحث:

.....5

- كيفية تحليل النتائج: .....

..... 5

مَدخلٌ إلَى المَـوضُوعِ: مفتاح إصلاح تعليم اللغة العربية: .....

..... 6

المَبحَثُ الأولُ: تعريفٌ بـــ"قانون اللغة العربية" و"وثيقة الشيخ محمد عرفة":

..... 6

المَطلبُ الأَولُ: تعريفٌ موجزٌ بـــ"قانونِ اللغة العربية الاسترشادي.":

..... 6

المَطلبُ الثانِـي: ترجمةٌ موجزةٌ للشيخ محمد عرفة- رحمه الله:

..... 7

أولًا: اسمه ونشأته ودراسته:

..... 7

ثَـانيًا: علو مقامه في مختلف العلوم وخاصة اللغة والنحو:

..... 7

ثَـالثًا: مصنفاته:

..... 8

رَابعًا: طول باعه في علوم الشريعة:

..... 8

خَامِسًا: تنوع ثقافته وسعة أفقه العلمي والمعرفي وتأثير ذلك في كتاباته:

..... 8

سَادِسًا: تجديده في طرق تدريس علوم البلاغة:

..... 8

سَابعًا: مواجهته مع بعض كتاب عصره:

..... 8

المَطلبُ الثَّالثُ: تعريفٌ مفصَّل بـــ"وثيقة الشيخ محمد عرفة":

..... 9

أولًا: خلفية تأليف هذا الكتاب:

..... 9

ثانيًا: الكتابُ في نظر بعض كبار العلماء والمُثَقَّفين:

..... 10

ثالثًا: خلاصة فصول الكتاب: .....

10-9

رابعًا: ملخصات مباحث الكتاب: .....

12-10

- عَرض الآراء المعاصرة في تيسير اللغة العربية ونقدها:

..... 10

- إخفاقنا في تعليم اللغة العربية ونتائجه الخطيرة:

..... 10

- دَرْس أسلوب تعليم اللغة العربية وبيان عيوبه:

..... 11

- اللغة ملكة والـمَلكة لا تكتسب بالقواعد بل بالتكرار:

..... 11

- أسلوب الفطرة في تعليم اللغات.. المرانة والتكرار:

..... 11

- هل العربية للعرب بالطبيعة؟ سر إخفاق مدارسنا في تعليم اللغات الأجنبية:

..... 11

- ما في الملكات من أسرار عجيبة:

..... 11

- الـمَنهج الجديد فـي تعليم العربية.. ما فيه من فوائد: 11
- الصعاب التي تعترض تكوين ملكة اللغة العربية وتذليلها: 11
- تأييد رجال التربية في القديم والحديث لما ندعو إليه من تعليم اللغة بالتكرار: 12
- الآمال التي ندركها من هذا الأسلوب: 12
- القواعد: 12
- أمنية: 12

رابعًا: أسلوبه يقطر إخلاصًا ونصحًا وحبًّا لقومه وملته: 12

خامسًا: سلفُ الشيخ محمد عرفة في بعض أفكاره: 12

الـمَبحَـثُ الثالثُ: "وثيقة الشيخ مُحَمَّد عرَفة" و"قانون اللغة العربية" الصادر عن الـمَجلس الدَّولي للعربية" مقارباتٌ ومفارقاتٌ: 13

المَطلبُ الأولُ: مقارباتٌ بين "وثيقة الشيخ عرفة" و"قانون اللغة العربية الاسترشادي:

..... 13

المَطلبُ الثَّـانِـي: مُفارقاتٌ بين كتاب الشيخ عرفة وقانون اللغة العربية:

.....14-22

المَطلبُ الثالثُ: أيّ "القانونين" أيسرُ للتنفيذ والتطبيق؟

..... 22

المَبحَثُ الرابعُ: تصنيف علوم اللغة العربية ومواقيتُ حَجِّها الصحيحة:

..... 23

المَطلبُ الأولُ: العلومُ اللغوية (النحو والصرف والمعاجم والأصوات.):

..... 23

المَطلبُ الثَّـانِـي: علومُ البلاغة: (المَعَاني والبيان والبديع.):

..... 24

المَطلبُ الثالثُ: علومُ الشعر: (العروض والقافية وقرض الشعر):

..... 24

المَطلبُ الرابعُ: علومُ النقد الأدبِـي:

..... 24

لقد كان يكفي لجان المناهج التعليمية ورجالاتها أن تتكرم على اللغة العربية من القلائد ما يحيط بجيدها، ومن التيجان ما يسع جبينها، ومن الأسورَة ما يزين معصمها!

ألَـم تعلم لجان المناهج التعليمية الموقَّرة أن الكلمات التي تُعرب بحركات ظاهرة ليست بالكثيرة إذا ما قارناها إلى ما يعرب بغير العلامات الظاهرة. أوَ لَـم يأتِها أيضًا أن الاعتماد على علامات الإعراب -بزعم أنها الوحيدة التي تحدد المعنى المراد من الكلام- قد أعطاها أكثرَ من حقها بكثير جدا؟ ولَرُبَّ إيثارٍ، لَعمر الحق؛ انطوى على بخس حقوقٍ لآخرين! فلو كان الإعرابُ -فقط- هو الذي يساعد على فهم الكلام العربي لما فهم

الـمَطلبُ الخامسُ: علومُ الإنشاء (الحروف الهجائية والخط والإملاء، والإنشاء وعلامات الترقيم):

..... 24

الـخَاتِـمَة: وفيها أبرز نتائجُ البحث وتوصياتِه:

..... 25

الحواشي والتعليقات: .....

30-27

فهرس المراجع والمصادر:

..... 31

فهرس الموضوعات: .....

33-32

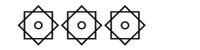

الناسُ –من غيرِ النحاةِ- بعضُهم بعضًا، ولا تفاهمت الـمُجتمعاتُ ولا المؤسساتُ ولا الشركاتُ ولا المصانعُ ولا مختلَفُ الفئاتِ في شتى التخصصات والمجالات المختلفة بداخل الدول العربية -فيما بينها!

أما التوصيات فأغلبها مرت مبثوثة في تضاعيف البحث، ولا حاجة إلى تكرارها هنا، غير أني أؤكد على الأمور التالية:

- أرجو من **مقام وزارة التعليم والتربية بدولة الإمارات العربية المتحدة -حرسها الله-** أن تضع عند تحديث المناهج العربية نصب عينيها كتاب الشيخ محمد عرفة وما نُسج على غراره فقط. أما قانون اللغة العربية فرتبته بعد كتاب الشيخ عرفة.
- **"قانون اللغة العربية الاسترشادي"** الموقر جاء دون ما تؤمله منه اللغةُ العربيةُ من حلولٍ للارتقاء بها، ودرء ما يُحيط بها من أخطار وتحديات، وبدا أقلَّ مِن أن تعلِّق عليه الشعوبُ والحكوماتُ العربيةُ والوزاراتُ التعليمية من آمالٍ وأحلام. إنه لا يعالج المشكلات من أساسها، وإنما يكتفي في الغالب بتقديم توصيات ومقترحات للآخرين. وكان ينبغي أن تكون هذه الوثيقة في 150 صفحة على الأقل؛ حتى تكون شاملة تضم شرحًا وبيانًا وترجمةً لكلِّ الرؤى والأفكار والأحلام والـمقترحات والتوصيات بأنواعها التي قدمها للآخرين، أو الذبن أراد منهم تأسيسَ هيئات ومراكزَ ومعاهدَ للاعتناء بالعربية، ووضعَ سياساتٍ وضوابط وأحكام لَـها، أقول كان ينبغي أن يقوم "القانون" بنفسه بتفصيل كل أقواله وتوصياته ومطالباته وأوامره على صفحات "كتاب موسَّع"، يؤسس فيه القانونُ ويشيِّد كلَّ تلكم المراكز والهيئات والمعاهد والمؤتمرات والندوات التي يقترحها ويتمناها على مختلف الجهات والأفراد، ثم يضع لكل واحد منها من النظم والقوانين والضوابط والسياسات والمنهاج ما يلائمها، ثم ليفوض الأمر إلى من يهمه الأمر؛ لكي يؤسس منها ما يشاء على الأرض.
- إن كتاب الشيخ محمد عرفة يعالج المشكلة من أساسها ويقدم حلولًا ليس بعدها حلول وفي أسلوب رائق وبديع ومقنع.

- الطلاب -خاصة العرب منهم- في مراحل ما قبل الجامعة إنما يحتاجون في التأسيس اللغوي إلى طريقة العرب الأوائل، وليس إلى أن يتلَقَّوا اللغةَ عبر القواعد بأنواعها. وهي من تلكم السنن والقوانين اللغوية التي تعم جميع لغات العالم.
- أرى أن بداية التعرف على القواعد اللغوية ينبغي أن تكون من المرحلة الثانوية أو الجامعية.
- ولكي ينطق الجميعُ باللغة العربية فصيحةً ومعربَةً ينبغي إلزامُ كافة الإصدارات المقروءة من صحفٍ ومجلاتٍ وأبحاثٍ وكتبٍ؛ بتشكيل أواخر الكلمات فيها بحركة إعرابية مناسبة، والإكثار من قراءة النصوص وحفظِها، وأنا أضمن بأن الطلاب وكذا غيرهم لن يحتاجوا إلى تعلم القواعد النحوية والصرفية.
- لا يصلح أن نحمل الإعراب أو نطالبه بأكثر مما يطيق أو نعطيه من خيارات وصلاحيات ما لم يعُد يليق به اليوم، وإن فعلنا لظلمناه ظلمًا بواحا. ويجب علينا حينئذٍ ألا نلوم الإعراب لو نادى ذات يوم بأعلى صوته: يا قوم، لقد جعلتموني فتنة للصغار والكبار، والعلماء وغير العلماء، فأصبحتُ فتنة لكم، فأخشى أن تكفروا باللغة العربية.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.